



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة التخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية
دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري

تحت إشراف:

ولد سعيد محمد

من إعداد الطالب:

عكروم إلياس

السنة الجامعية: 2021م/2022م

تشكرات

نحمد الله و نشكره هو الذي امدني بقوة العزيمة و الصبر الطيب لاتمام هذا
العمل المتواضع

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساعدني في تحقيقه ولو بكلمة طيبة أخص بالذكر
الأستاذ المشرف "ولد سعيد محمد" الذي منحني كل الرعاية و الاهتمام فكان لي
السند و العون لتحقيق مبتغاي.
و الى كل الاساتذة الكرام الذي اتمنى لهم كل التوفيق.

اهداء

الى الذين طالما كانوا الملجأ الأمين و الساعد المتين أوليائي الأعزاء
اخوتي و أخواتي, زوجتي و أولادي و كل الأقارب و الأصدقاء

فهرس المحتويات

I.....	تشكرات
II.....	اهداء
III.....	فهرس المحتويات
IV.....	الملخص
أ	المقدمة العامة

الفصل الأول: مدخل الى البنوك و القروض البنكية

2	تمهيد
3	المبحث 1: عموميات حول البنوك
3	المطلب 1:نشأة البنك و تعريفه
6	المطلب 2: انواع البنك
8	المطلب 3: وظائف البنوك
13	المبحث 2: اهمية البنوك و دورها في الاقتصاد
13	المطلب 1: اهمية و اهداف البنك في الاقتصاد
14	المطلب 2: خصائص البنوك
15	المطلب 3: دور البنك في التنمية الاقتصادية
16	المبحث 3: مفاهيم حول القروض البنكية
16	المطلب 1: ماهية القروض و اهميتها

المطلب 2: انواع القروض البنكية.....18

المطلب 3: مخاطر و ضمانات القروض البنكية.....21

خلاصة.....25

الفصل الثاني: دراسة المشاريع الاستثمارية و طرق تمويلها و تقييمها

تمهيد.....27

المبحث 1: اساسيات حول الاستثمار و المشاريع الاستثمارية.....28

المطلب 1: ماهية الاستثمار،وظائفه و أنواعه.....28

المطلب 2: ماهية المشروع الاستثماري و عناصره.....31

المطلب 3: أسس و مبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية.....32

المبحث 2: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية.....33

المطلب 1: مفهوم التمويل و مصادره.....33

المطلب 2: انواع التمويل و اهميته.....36

المطلب 3: وظائف التمويل.....38

المبحث 3: دراسة الجدوى الاقتصادية و التحليل المالي.....39

المطلب 1: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري.....39

المطلب 2: مدخل الى التحليل المالي.....40

المطلب 3: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.....42

خلاصة.....52

الفصل الثالث: دراسة حالة طلب قرض استثماري بالقرض الشعبي الجزائري

54	تمهيد
55	المبحث 1: عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA
55	المطلب 1: نشأة و تعريف القرض الشعبي الجزائري
57	المطلب 2: مهام ووظائف القرض الشعبي الجزائري
58	المطلب 3: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.....
59	المبحث 3 دراسة حالة طلب قرض استثماري ممول من CPA
59	المطلب 1: تقديم ملف طلب قرض من طرف المؤسسة
63	المطلب 2: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.....
72	المطلب 3: قرار البنك
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

ملخص

تعتبر البنوك من اهم هياكل الاقتصاد الوطني، تقوم بوظيفة الوسيط المالي، و جذب الودائع، و العمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق عوائد و ارباح. من اهم وظائف البنك، منح القروض. ان الاعتماد على القروض يعتبر اهم وسيلة يستخدمها البنك لتمويل المشاريع، تعتمد على طرق واساليب مبنية على اسس قانونية و اقتصادية. فهي تحتل اهمية كبيرة على مستوى نشاطات الافراد و المؤسسات، اصبح من الضروري ان يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بالقروض من خلال وضع سياسة ملائمة تضمن سلامتها و دفع وتيرة النمو الاقتصادي.

Resumé

Les banques sont considérées comme l'une des structures les plus importantes de l'économie nationale, l'une de ces fonctions est d'être un intermédiaire financier. Elles attirent les dépôts(Acomptes), et de les faire employer dans des différents secteurs économiques pour atteindre des revenus et des profits. Parmi les fonctions les plus importantes de la banque, l'octroi de prêts. Le recours à des prêts est considéré comme le moyen le plus important utilisé par la banque pour financer le projet, par des moyens et des méthodes fondées sur la base juridique et économique. Il occupe une grande importance au niveau des activités des individus et des institutions, il est devenu nécessaire que les fonctionnaires accordent une attention particulière aux prêts de la banque grâce à l'élaboration d'une politique appropriée pour assurer la sécurité et le paiement du rythme de la croissance économique.

المقدمة

لا زالت المجتمعات تسعى الى تحقيق التنمية و النمو في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، الناتجة عن التطور التكنولوجي و الصناعي، و ذلك من اجل الوصول الى المستويات المرغوبة من الرخاء الاقتصادي و الصناعي خاصة المجتمعات المصنفة ضمن الدول المتخلفة، و من بينها الجزائر التي كانت تعتمد على الاقتصاد المخطط و التي حاولت في العشرية الاخيرة الانتقال الى اقتصاد السوق.

و في ظل هذه التغيرات نجد البنوك خاصة التجارية منها تدخل لتلعب دورا اساسيا و فعالا في الحياة الاقتصادية كوسيط يقوم بتجميع الاموال كودائع و عرضها في شكل قروض متعددة.

و باعتبار المشاريع الاستثمارية تشكل الركيزة الاساسية لاقتصاد اي بلد، فانه قبل القيام بتمويل اي مشروع لا بد ان تسبقها دراسات تقييم المشروع، و الاختيار الافضل باستخدام معايير التقييم و المفاضلة بينها.

بعدها تاتي عملية التمويل و ذلك بالاستعانة بمصادر تمويل مختلفة، سواء كانت داخلية او خارجية، وهنا يتدخل البنك بعملية منح القروض التي تعتمد على معايير و اجراءات اقراض محكمة لها شروط و مراحل يجب اتباعها بداية بتقييم المؤسسة الطالبة للقرض عن طريق دراسة تحليلية دقيقة تشمل خاصة جانبها المالي.

و من اجل تحقيق نوع من التوازن المالي في البنوك، و التقليل من المخاطر المحتملة، و جب عليها القيام بدراسة لملفات طلب القروض دراسة وافية و دقيقة ، تمكنها من الوقوف عند نقاط ضعف و قوة المشاريع و المؤسسات معا.

اشكالية الدراسة

من هنا تتبلور معالم اشكالية بحثنا التي سنحاول الاجابة عنها من خلال هذه الدراسة و المتمثلة في:

ما هي المعايير و الاجراءات التي يعتمد عليها البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

من اجل المعالجة الكاملة لهذه الاشكالية ارتائنا طرح الاسئلة الجزئية التالية:

ما هي البنوك و كيف تطورت ؟

ماهية المشاريع الاستثمارية ؟

ماهي مختلف مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

على اي اساس يتم منح القروض ؟

فرضيات البحث

للاجابة على ما سبق طرحه من اسئلة نقوم باقتراح الفرضيات التالية:

تعتبر البنوك من أقدم و أعرق المؤسسات المالية و هي تقوم بجمع الودائع من أصحاب

الفائض و تحويلها إلى أصحاب العجز.

يعتبر الاستثمار الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية، و يتوقف قرار الاستثمار على عدة معايير

يقوم البنك باجراءات مختلفة و يتبع معايير محددة قبل قيامه بمنح القروض

منهج البحث

طبيعة الدراسة و موضوع البحث هما العاملين الاساسيين اللذان يفرضان على الباحث نوع

المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي. اما فيما يخص

نشأة و تطور البنك، فقد استخدمنا المنهج التاريخي.

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النظرة المتزايدة للمشاريع الاستثمارية من جهة، وكيفية تمويلها من جهة أخرى وخاصة تلك المشاريع التي تتطلب تمويلا معتبرا في البداية وبصفة عامة تظهر أهمية البحث في العناصر التالية:

• الأهمية التي يكتسبها الموضوع نظرا للوضع الراهن الذي يمر به الاقتصاد الوطني

والتي تستدعي الاهتمام بالمشاريع والاستثمارات سواء كانت صغيرة أو كبيرة.

• مدى مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية من خلال تقديم قروض بنكية.

• أهمية القروض البنكية في انطلاق المشاريع الاستثمارية و بالتالي دفع عجلة التنمية

الاقتصادية.

لقد جاء بحثنا هذا كتكملة للبحوث السابقة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية حيث قمنا باستخراج المعايير التي يتبعها البنك لدراسة ملفات القروض و مطابقتها مع الواقع.

دوافع اختيار الموضوع

و اختيارنا لهذا الموضوع يعود لعدة اسباب نذكر من بينها :

- تناسب الموضوع مع التخصص
- اهمية الموضوع كون المشاريع الاستثمارية و تمويلها يساهم في تطوير التنمية الاقتصادية
- كون الموضوع يتناسب مع سياسة الدولة في الوقت الراهن المتمثلة في تشجيع الاستثمار

تقسيمات البحث

للإجابة على الاشكالية و من ثم اختيار الفرضيات المطروحة ، تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول كما يلي:

تناولنا في الفصل الاول مدخل الى البنوك والقروض البنكية، و ذلك من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث : الاول يتضمن نشأة البنك وتعريفه ، و الثاني اهمية البنوك و دورها في الاقتصاد، اما المبحث الثالث فهو يخص القروض البنكية بتعريفه و اهميته و انواعه...الخ
اما في الفصل الثاني فقد تطرقنا الى دراسة المشاريع الاستثمارية و طرق تمويلها و تقييمها، فقد تضمن ثلاث مباحث :

المبحث الاول يتضمن اساسيات حول المشاريع الاستثمارية بتقديم الاستثمار و المشروع الاستثماري و اسس و مبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المبحث الثاني قدمنا التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية. اما المبحث الثالث تناولنا دراسة الجدوى و التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

و اخيرا في الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة تطبيقية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري و يتضمن ثلاث مباحث، المبحث الاول تناولنا فيه بطاقة تعريفية حول البنك ، و الثاني تعريف الوكالة اما المبحث الثالث حول مراحل المتابعة لدراسة ملف طلب استثماري في القرض الشعبي الجزائري.
و ختاماً للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها وذلك بتقديم مجموعة من النتائج و التوصيات.

الفصل الأول

مدخل الى البنوك و القروض البنكية

تمهيد

شهد الجهاز المصرفي تطورا مستمرا منذ القدم، إذ جاء على عدة أشكال ويقوم بعدة وظائف كما لا يزال تطوره حاصلًا لحد الآن، حيث يعتبر الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، فهو يمثل حلقة الوصل بين أصحاب الفائض المالي، وأصحاب العجز المالي، وعمليات الإقراض هي من الأعمال الوظيفية الرئيسية التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث انه تنفذ السياسة المالية لأي بلد.

يعد القرض البنكي أحد الوسائل الهامة في العمل البنكي، وأكثرها فعالية وجاذبية لإدارة البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، إذ يقوم الائتمان البنكي في وقتنا الحاضر بعدة وظائف هامة. فكل قرض قد يتعرض لعدة مخاطر لهذا تقوم المؤسسات المصرفية بوضع إحتياطاتها لمواجهة المخاطر وذلك بمطالبة زبائنها بضمانات، ولكن القروض لا تمنح حسب هذه الضمانات فقط خاصة في حالة التنافس الحاد وأحسن وقاية هي التأكد من التقييم الصحيح للوفاء والأخطار.

لهذا سنحاول في هذا الفصل أن نتعرف على كامل المعلومات التي تخص البنوك والقروض البنكية، حيث قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

المبحث الثاني: اهمية البنوك و دورها في الاقتصاد

المبحث الثالث: مفاهيم حول القروض البنكية.

المبحث الأول

عموميات حول البنوك

يعتبر البنك من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي فهو يلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات، ويمثل البنك المكان الآمن لأموال الأفراد وودائعهم.

المطلب الاول

نشأة البنك و تعريفه

اولا: نشأة البنك

إنّ البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقى إلى عهد بابل العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض¹.

أصل كلمة مصرف في اللغة العربية مأخوذة من "الصرف" بمعنى "بيع النقد بالنقد" ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة " بنك " ذات الأصل الأوروبي والمشتقة من الكلمة الإيطالية التي تعني المنضدة أو الطاولة، أما سبب ارتباط هذه الكلمة بالأعمال المصرفية فلأن الصرافين المبادرين كانوا يستعملون مناضد خشبية لممارسة أعمالهم في أسواق بيع وشراء العملات المختلفة، وذلك في أواخر القرون الوسطى

ومهما يكن من أمر فإن الباحثين يجمعون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، بحيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157 ثم بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك رياتو عام 1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام عام

¹ شاكر القزويني، "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008، ص 25

1609¹، وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيط في المبادلات، وقد عرف النشاط المدينتات الأولى مثل السومريون والبابليون والإغريق والرومان.

ومجمل القول أن الظهور الحقيقي للمفهوم الحديث للبنوك كان على يد الصاغة والصارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود مقابل إيصالات إيداع أخذت تتلقى قبولا في التداول وفاء الالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيها بعد إلى ما يسمى بالشيكات، ثم أخذ هؤلاء الصاغة و الصيارفة يتقاضون عمولة من الموردين لقاء الحفظ الأمين كما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد أن لاحظوا أنه لا يتم سحب الودائع كليا وترتب على ذلك أن بدأت الصورة المبدئية لأعمال البنوك تتبلور وتتحدد معاملها إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن².

ثانيا: تعريف البنك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها والتي تتباين من بلد إلى آخر، كما تختلف طبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني وهناك عدة تعاريف نذكر منها :

- لغة: كلمة بنك "Banque, Bank" اصلها ايطالي بانكو Banco وتعني مصطبة او منضدة.
- بالعربية: الصراف والصيرفي وجمعها صيارفة وهو ببيع النقود بنقود غيرها، والصرافة او الصيرفة هي حرفة الصراف والمصرف وجمعها مصارف، تعني المؤسسة التي تتعاطى الاقتراض والاقرض³.
- اقتصاديا: البنك هو مؤسسة وظيفتها قبول الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم وبذلك يكون مدينا لهم بقيمتها، ويعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها وبذلك يكون دائما لهؤلاء الاخرين بقيمتها.

¹ رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 63.
³ خالد أمين الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، سنة 2002، ص 16-17.
³ عيد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالي، دار الجامعية الجديدة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 37

- أنه المكان الذي يتم فيه النقاء عرض الأموال بالطلب عليها، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات وإقراضها إلى من يسمح ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع.
- أنه منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو المنشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة.¹
- اما المشرع الأردني فقد عرف البنك المرخص على أنه الشركة التي رخص لها التعاطي مع الأعمال المصرفية وفق القانون.
- وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف بأنه منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.
- إنطلاقا مما سبق يمكن القول إذن ان البنك وسيط، والنشاط البنكي يفترض وجود طرفين، والهدف هو الخدمة وبالتالي طبعا الحصول على أرباح لقاء الوساطة، والخدمة وهذا هو الأصل. والطرفان راضيان عن الوساطة لان كلفتها اقل بكثير مما يتوجب لو قام بالتنفيذ المباشر، واحيانا تكون الوساطة هي الاساس في التنفيذ ولولاها لما تمت العملية اصلا، ومن هنا تثار قضية انواع البنوك.

¹: فلاح حسن الحسيني، " إدارة البنوك "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - الطبعة الأولى، 2005، ص13

المطلب الثاني

انواع البنك

يتكون الجهاز البنكي في اي مجتمع من عدة بنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، و يمكن تقسيم البنوك على عدة اعتبارات منها:

1/ من حيث طبيعة النشاط:

أ — **البنوك المركزية:** ويعرف بأنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك و بنك الإصدار لأن له سلطة إصدار نقد الدولة وبنك الدولة، حيث له سلطة إدارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

ب — **البنوك التجارية:** وهي البنوك التي تعتمد على ودائع الأفراد و الهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية.

ج — **البنوك الإسلامية:** وهي البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذاً أو إعطاءً في جميع الصور والأحوال، وتقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القائمة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات.

د — البنوك الصناعية: وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية وبذلك تخرج من مفهوم البنوك التجارية.¹

هـ — البنوك العقارية: وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبياً تراها تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل.

و — البنوك الزراعية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء البذور و الأسمدة والمبيدات و استنتاج الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية، وبما أن هذه الخدمات الزراعية تعتمد على دورات موسمية تكون فترات التمويل قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل مرتبطة بالمواسم الزراعية.

2/ من حيث علاقتها بالدولة: وتنقسم إلى ما يلي:

أ — بنوك القطاع العام: وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى الدولة.

ب — بنوك القطاع الخاص: وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين والاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات أشخاص أو شركات أموال (ومن أمثلتها جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن)

ج — بنوك مختلطة: ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص.

¹ — أمان أحمد ولد أحمد: " تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال 72-97، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

المطلب الثالث

وظائف البنك

تلعب الأموال الشريان الحيوي الذي يحقق النمو والاستقرار لأي نشاط اقتصادي لذلك فالبنوك لها دور فعال على مستوى الاقتصاد القومي، حيث يمكن تحديد أبعاد ومعالم هذا الدور من خلال وظائف كل نوع من البنوك.

1— وظائف البنك المركزي: إن وظيفة الرئيسية للبنك المركزي في أي دولة هي إدارة السياسة النقدية بالطريقة التي تتضمن له تحقيق الأهداف الشاملة لعملية التنمية الاقتصادية وعليه فهذه الوظيفة تتطلب منه التحكم المباشر في عملي الإصدار النقدي ومراقبة المصاريف التجارية التي تساهم في رسم الخطط، وسنتناول أهم هذه الوظائف¹

1— أ: وظيفة الإصدار النقدي: يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الحكومة أو الدولة التي يحق لها إصدار النقود، إذ أن المهمة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات الأخرى، لهذا فإن البنك المركزي يعد مصرفاً حكومياً يخضع للإشراف والتوجيه الحكومي.

1— ب: وظيفة بنك الحكومة ومستشار لها في الشؤون النقدية والمالية: يقوم البنك المركزي بالعديد من الخدمات للسلطات العامة (الحكومة) كونه بنكاً لها ومحتكر عملية إصدار النقد من هذه الخدمات ما يلي:

1/ الاحتفاظ بالودائع الحكومية.

2/ إقراض الحكومة قروضا قصيرة وطويلة الأجل عند الحاجة لذلك.

3/ إصدار القروض العامة وتنظيم حركتها بين المصارف ومختلف المؤسسات المالية وتنظيم المدفوعات الحكومية.

4/ وكيل الدولة في معاملاتها المالية والمصرفية سواء داخل أو خارج البلاد.

¹ _ ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل - العراق - 1995، ص146

5/ تقديم المشورة للحكومة في شؤون الائتمان واقتراح ما يراه مناسباً.

6/ الحصول من الحكومة على امتياز إصدار النقد.

7/ الإشراف والمراقبة على السياسة الدولية المالية والنقدية.

8/ إدارة خزينة الدولة (الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية).

9/ تولي مهام طارئة لإدارة الجهاز المصرفي (توكله بذلك الحكومة).

10/ المساهمة بالمؤسسات المالية سواء داخل أو خارج البلاد بعد أخذ موافقة من الحكومة.¹

1 — ج: وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفي: بموجب هذه الوظيفة يجعل البنك المركزي جزءاً من الأرصدة النقدية لديه تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الجهاز المصرفي من خلال تقديم القروض مباشرة إليها، يقوم البنك المركزي بهذا الدور في الحالات الطارئة كحالات العسر المالي وغيرها، من خلال ذلك أيضاً ينشط سوق الائتمان ويدعم توجيهاته من فرض رقابته على النشاط الائتماني والمصرفي.

1 — د: وظيفة كبنك البنوك: يمارس البنك المركزي وظيفته من خلال عدة أمور نلخصها فيما يلي:

1/ تسوية أرصدة البنوك.

2/ تحديد الأرصدة النقدية للمصارف.

3/ تقرير حجم النقد المتداول.²

¹ جميل سالم الزايدنيين، "أساسيات في الجهاز المالي" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - طبعة الأولى
² جميل سالم الزايدنيين، مرجع سبق ذكره، ص79.

بالإضافة إلى ذلك يشارك البنك المركزي في المفاوضات الخاصة بعد اتفاقيات دولية متعلقة بالدفع والصرف والمقاصة بتنفيذها لمصالح الدولة، وهو بنك يتحمل كل الأعمال الناتجة عن الصرف من عمولات وأخطار مختلفة.

2— وظائف البنوك التجارية: يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة منها:

1/ قبول الودائع التي قد يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل محدد وودائع ادخارية.

2/ المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة.

3/ تقديم خدمات استثمارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية و كيفية إدارة الأعمال.

4/ التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته.

5/ شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين.

6/ خصم الأوراق المالية.

3— وظائف البنوك الإسلامية: تتلخص وظائف البنوك الإسلامية فيما يلي:

1/ فتح حسابات للودائع بالمشاركة، ويطلق عليها ودائع مع تفويض بالاستثمار وفيها ينظر للمودعين بصفتهم شركاء وليسوا دائنين، ويقوم البنك بتوظيف تلك الأموال نيابة عن المودعين على أن يتم اقتسام كلا من عائد أو خسائر المشاركة.

2/ يقوم البنك بالدخول في عمليات منح القروض بأجله المختلفة، إلا أن القرض في حالتنا هذه يطلق عليه " قرضا حسنا " بمعنى أن البنك لا يقوم بتحصيل فوائد دائنة مقابل القرض وإنما

يتقاضى من العميل عمولة مقابل الأعباء لإدارة هذه الأموال تدخل في عداد الأجر من الخدمة المؤداة.

4— وظائف البنوك الصناعية: وأهم وظائفها تتمثل في:

- 1/ تأمين الموارد اللازمة للعمليات الجارية في المشروعات الصناعية بما تنطوي عليه من موارد خام وأجور وخلافه.
- 2/ تأمين الموارد اللازمة للعمليات الرأسمالية في المشروعات الصناعية كما في حالة التوسعات والتحديات، وإضافة خطوط إنتاجية جديدة.
- 3/ تأمين الموارد اللازمة لتأسيس وإنشاء المشروعات الصناعية الجديدة بما ينطوي عليه ذلك من دراسات جدوى ومباني وآلات وتجهيزات وخلافه.¹

5— وظائف البنوك الزراعية: ومن أهم وظائفها:

- 1/ تمويل العمليات التجارية للمشروعات الزراعية القائمة عن طريق منح السلفيات النقدية والعينية للمزارعين لتولي أعباء إعداد وتمهيد الأرض للزراعة والتسميد والحصاد وتربية المواشي والدواجن والمناجل وغيرها.²
- 2/ تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات الزراعية التي تقوم بزيادة طاقتها الإنتاجية عن طريق إضافة مساحات جديدة أو شراء آلات زراعية جديدة أو إنشاء مناجل أو خطوط إنتاج وتسمين دواجن وحيوانات.
- 3/ تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة بما يحقق هدف التوسع الأفقي .

: فلاح حسن الحسيني، " إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ،)" دار 30 وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008م ، ص¹34

²: أحمد صلاح عطية، " محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية "، الدار الجامعية، مصر، طبعة2002-2003، ص16-17

4/ تمويل عمليات التوسع الرأسمالي لتحسين نوعية وإنتاجية المحاصيل الزراعية والمناجل و غيرها.

6— وظائف البنوك الادخار: هذه البنوك لا تهدف إلى الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وقد نالت هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف دول العالم، ووجدت مؤازرة من الأفراد ومن الحكومات التي تؤيدها وتدعمها وتمنحها تسهيلات لا توفرها لغيرها من وحدات الجهاز المصرفي وذلك لعدة أسباب:
أ— الانتشار الكبير والقرب المبالغ من المدخرات.

ب — استثمار الجزء الأكبر من إيراداتها في المنطقة التي يقع البنك فيها يشعر أفراد المنطقة الولاء للبنك.

ج — تعمل على تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد الشعب عموما وبالذات في تلك الأماكن التي يتطرق إليها الجهاز المصرفي.

د — تؤدي إلى منح التضخم واستقرار القوة الشرائية للعملة نتيجة لتجميعها للملايين من المبالغ الصغيرة الحجم والمتشعبة جغرافيا.

المبحث الثاني

اهمية البنوك و دورها في الاقتصاد

تقوم البنوك بادوار رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان، لذا سنتطرق اولا بتقديم اهمية و اهداف البنك ، خصائصه و دوره في التطور الاقتصادي.

المطلب الاول

اهمية و اهداف البنك في الاقتصاد

اولا: اهمية البنك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفيرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:

1. بدون البنوك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للثنيين.
2. بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
3. تستطيع توزيع المخاطر نظراً لتنوع استثمارات المصارف مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.
4. يمكنها الدخول في مشاريع طويلة الأجل نظراً لكبير حجم الأرصدة.
5. تزيد وساطة البنوك من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود.
6. تستوعب الاصول المالية المتنوعة التي تقدمها البنوك جميع الرغبات وتستجيب لها.

ثانيا: اهداف البنك

يسعي البنك إلي تحقيق عدد من الاهداف، تنقسم الي:

1- الأهداف المالية¹ تتمثل في:

- استمرار تحقيق الأرباح و هو الهدف الرئيسي ، فالبنك يسعى إلي تحقيق و تعظيم الربح.
- تعظيم معدل العائد علي الاستثمار.
- المحافظة علي بنية معقولة من السيولة، أي وجود وفرة ممكنة من السيولة في حوزة البنك تكفي لمواجهة التزاماته اتجاه العملاء في كل الأوقات و مختلف الديون المستحقة.

2- الأهداف الإنتاجية : او الأهداف المرتبطة بالخدمات المصرفية:

- تحسين الخدمات المصرفية
- تنويع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية
- تقليل الوقت الضائع.

المطلب الثاني

خصائص البنك

الخصائص المميزة للبنوك غير التجارية البنوك المتخصصة):

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات للانتمان المتوسط والطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين
تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية.
وتعتمد البنوك المتخصصة في مواردها على الآتي:

¹ نوال بدر الدين، حميدة رءوف عبد الوهاب، القروض البنكية (شهادة الليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، سنة 2003 .

- أ- مواردها الذاتية (رأس المال، واحتياطات ومخصصات البنك).
- ب- الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات أو من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة.

الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

- قدرتها على خلق الائتمان، عن طريق إضافة نقوداً مصرفية إلى كمية النقود.
- ويعتمد الجزء الأكبر للبنوك التجارية في مواردها على الودائع.
- العوامل المؤثرة في حجم الودائع ونوعيتها على مستوى البنك:

1- الصورة الذهنية للبنك لدى الجمهور .

2- تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها البنك.

3- سياسات البنك ومركزه المالي أهو قوياً أو ضعيفاً أم لا.

المطلب الثالث

دور البنوك في التنمية الاقتصادية

تلعب البنوك دوراً هاماً في التطور الاقتصادي، وتتمثل فيما يلي:

- جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الناتج المحلي وذلك بخلق قيمة انتاجية جديدة تمكن من فتح آفاق تنموية للمجتمع، والتقليل من تعرض المدخرات لمخاطر مع الحفاظ على سيولتها.
- تقوم بدور الوسيط للعملاء في السوق المالي من شراء وبيع الاوراق المالية وتحصيل الارباح الناتجة لصالح العملاء مقابل عمولة معينة.

- شراء وبيع الاوراق المالية لحسابها الخاص في السوق المالية.
- القيام بتوسيع نشاطها وتطوير خدمة التجارة الخارجية.
- منح المساعدة للمؤسسات الاقتصادية وذلك بالقيام بتمويل نشاطها ومشاريعها الاستثمارية بقروض.

المبحث الثالث

مفاهيم حول القروض البنكية

تعد القروض البنكية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف وعمليات الاقراض، ومن اهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك تتمثل في منح القروض فهي المصدر الاساسي لربحها. وعليه يكون من الملائم في هذا المبحث إلقاء الضوء على ماهية القروض من خلال التطرق إلى مفهوم القروض البنكية وأهميتها وكذا أنواعها بعدما نتناول مخاطر القروض وضمائنها.

المطلب الاول

ماهية القروض و اهميتها

اولا: تعريف القرض

و يمكن تعريف القروض البنكية على النحو التالي :

القرض باللغة الإنجليزية « CREDIT » نشأ من عبارة لاتينية « CREDERE » وهي تركيبة الإصلاحيين "الثقة" و كلمة "أضع".

وعليه فأجمالي المصطلح يعني " أضع الثقة".¹

¹: عبد الغني رضا محفوظ وأحمد جودي، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص31

اما باللغة العربية: أتت من فلان فلانا ، أي اعتبره أمينا ، والائتمان هو أن تعتبر المرء أمينا أي جديرا برد الأمانة الى أهلها ، أي جديرا بالثقة.

وتعرف القروض المصرفية أنها عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معيناً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات. عادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية، أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد ، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين¹.

ثانيا: اهمية القرض البنكي

للقرض اهمية بالغة يمكن النظر اليها من وجهة المقرض ومن وجهة الهدف، كما له تأثير متشابه ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي وتطوره، ورخاء المجتمع الذي تخدمه، ويمكن إظهار أهمية القروض البنكية فيما يلي²:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي تعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته.

¹ الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 66.
² مواصي كنزة، مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، علوم تجارية فرع مالية، جامعة الجزائر ، دفعة 2004، ص 26

- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد و العمولات التي تعتبر كمصدر للإيرادات.

المطلب الثاني

انواع القروض البنكية

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة و مقاييس متعددة، و من خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاث أنواع و هي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستثمار و قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية.

أولاً: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة بتمويل إنتاجها على المدى القصير و التي لا تتعدى في الغالب اثني عشر شهر، و يمكن تصنيف هذه القروض إلى ثلاث أنواع:

القروض العامة: ويقصد بها القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة وليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضاً هذه القروض بقروض الخزينة، وتلجأ المؤسسة عادة إلى هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة¹، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

• تسهيلات الصندوق:

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات والواردات للزبون، و مدة هذا القرض قصيرة جداً ويهدف إلى تغذية صندوق الزبون وتلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة كما يستعمل هذا النوع من

¹ دحاوي عريبة سعاد ، مرجع سابق ذكره ، ص 11.

القروض في حالة دفع أجور العمال، وعليه فان تسهيلات الصندوق تستعمل لتخفيف صعوبات السيولة الناتجة عن تأخر الإيرادات عن النفقات.

• السحب على المكشوف:

يختلف السحب على المكشوف عن تسهيلات الصندوق في كون هذه الأخيرة لا تتجاوز 15 يوما بينما السحب على المكشوف قد تصل إلى عدة أشهر، كما أن السحب على المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله وهذا المبلغ يزيد من الرصيد الجاري للزبون، ويقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها ، كما يهدف السحب على المكشوف إلى استفادة وإمكانية اقتناص الزبون للفرص الموجودة في السوق.

• القروض الموسمية:

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثل الزراعة، السياحة...إخ، تقوم المؤسسة في هذه الحالة وفي الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة ولكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف تلجأ إلى البنك ليغطي كل مصاريفها على أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولى للعملية.

القروض الخاصة: وهي القروض الموجهة لتمويل أصل من الأصول المتداولة و تأخذ الأشكال التالية:

• التسيقات على السلع أو البضائع:

وهي عبارة عن قروض تمنح للزبون لتمويل مخزون معين للحصول على تلك السلع أو البضائع ويجب أن يأخذ هذا الأخير كضمان ، وينبغي كذلك على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة وجميع الخصائص المرتبطة بها وعدم تعرضها للتلف بسرعة.

• التسيقات على الصفقات العمومية:

الصفقات العمومية عبارة عن تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية ، ونظرا لأهمية مشاريع السلطات العمومية وحجمها وثقل طرق الدفع ، يحتاج المقاول إلى مثل هذه القروض.

القروض بالالتزام: هي قروض يتعهد فيها البنك بدفع مستحقات زبون ما إذا تعذر عليه الأمر، وإمضاء البنك يكون بمثابة ضمان لتمكين الزبون من الحصول على قرض من شخص آخر، ولكن يكون البنك ملزماً بدراسة طلب القرض مثل باقي أنواع القروض الأخرى وتأخذ قروض الالتزام عدة أنواع تتمثل في الضمان الاحتياطي، الكفالة، القبول.

ثانياً: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهرياً عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها وطبيعتها ومدتها لذلك فإن العمليات تتطلب أشكالاً وطرقاً أخرى للتمويل تتماشى وهذه المميزات، كما أن نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف إما للحصول على وسائل الإنتاج وإما على عقارات، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، وبصفة عامة يمكن تصنيف قروض الاستثمار إلى:

قروض متوسطة الأجل: توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات¹، يقدم هذا القرض غالباً إلى أصحاب الصناعة والتجارة وعلى المقاولين والمصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها على المصلحة العامة.

قروض طويلة الأجل: قد تحتاج المؤسسات إلى شراء معدات ضخمة يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها، كما أن استرجاع إيراداتها قد يتطلب وقتاً طويلاً لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على قرض، والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمار في الغالب تفوق سبع سنوات ويمكن أن تصل إلى 30 سنة.

الائتمان الاجاري: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانوناً لذلك بوضع آلات و معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره ص 73، 74

على سبيل الإيجار ومع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد بأقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار، وفي نهاية الفترة تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات:

- طلب تجديد عقد الإيجار.
- الشراء النهائي للأصل بالقيمة المتبقية.
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ثالثا: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، ويقوم البنك بحل المشاكل الحاصلة بين المصدرين والمستوردين عن طريق ما يسمى بالاعتماد المستندي، ويمثل هذا الأخير ضمانات للطرفين، وهو تعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون.¹

المطلب الثالث

مخاطر و ضمانات القروض البنكية

أولا: مخاطر القروض البنكية

المخاطرة الائتمانية هي درجة تقلب العائد الفعلي للعملية الإقتراضية عن العائد التعاقدية نتيجة لضعف إدارة البنك، أو لعدم قدرة العميل على السداد أو التأخر في السداد، وإما لأسباب سيادية كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتقاس هذه الدرجة باستخدام النسب المالية التقليدية وبعض الأساليب الإحصائية كأساس لاتخاذ القرار الائتماني² وعلى العموم هناك سبعة مخاطر أساسية وهي:

¹ طاهر لطرش، مرجع سابق ذكره ص 113

² محمد محمود عبد ربه، " دراسات في محاسبة التكاليف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2000، ص

مخاطر الائتمان: كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المرهبة يتحمل مخاطرة عجز المقترض عن الوفاء برد الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة، ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية عن عدم السداد أو تأجيله، وترجع هذه المخاطر إلى الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل للمؤسسة الذي يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، وتختلف قدرة الفرد على رد الدين وفقاً للتغيرات التي تطرأ على التوظيف و صافي ثروة الفرد، لهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض¹.

مخاطر السيولة: تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب، فهي تنشأ في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما قد تكون نتيجة تغير معدلات الفائدة والطلب على الائتمان وفي حالة الركود الاقتصادي والأزمات المالية. وتمتلك البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً لتلبية احتياجات السيولة كما يمكنها زيادة القروض.

مخاطر سعر الفائدة: تنشأ نتيجة تقلبات معدلات الفائدة، والتي تؤدي إلى خسائر ملموسة للبنوك في حالة عدم توافق آجال الموارد مع الاستخدامات.

مخاطر التشغيل: توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يسبب انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك ، ومنه فإن نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفاً أو لا.

مخاطر رأس المال: وتمثل احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، أي أن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، " إدارة البنوك " ، دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة 2006، ص 110، 112.

مخاطر أخرى: إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف وكذلك مخاطر البلد كمخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية أو خسارة الفائدة ورأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية ، إضافة إلى موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد الوطني ككل.

ثانيا: الضمانات

بما أن الخطر يظل عنصرا ملازما للقرض، يلجأ البنك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات المقترضة من أجل زيادة الاحتياط. ويقصد بالضمانات الأصول التي يبدي العميل استعدادا لتقديمها للبنك مقابل الحصول على قرض، ولا يجوز للعميل التصرف فيه، وفي حالة فشله في سداد القرض أو فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته. ويمكن تصنيف الضمانات إلى نوعين¹:

1. الضمانات الشخصية:

ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، وإنما يتطلب شخصا ثالثا يقوم بدور الضامن، وعليه يمكن أن نقسم هذا النوع من الضمان إلى:

الكفالة: هي أن يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بها عند حلول آجال استحقاقها، ونظرا لأهميتها كضمان شخصي ينبغي أن يكون مكتوبا ومتضمنا طبيعة الإلتزام بدقة وأن يمس موضوع الضمان ومدته، الشخص المدين والشخص الكافل، إضافة إلى أهمية وحدود الإلتزام كما تجبر الأنظمة المختلفة على ضرورة إعلام المدين بمبلغ الدين والتزامه وآجاله خلال فترة معينة لتفادي المنازعات الناجمة عن سوء التفاهم بين البنوك والعملاء.

¹ دحاوي عربية سعاد، مرجع سابق ذكره، 17.

الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه تسديد ورقة تجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد ويختلف عن الكفالة في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية كسند لأمر، السفتجة و الشيكات، كما يمكن تصنيف "تأمين الاعتماد" كضمان شخصي تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر الوفاء بمبلغ الاعتماد.

2. الضمانات الحقيقية:

هي ضمانات ترتكز على موضوع الشيء المقدم كضمان وتتمثل في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية، ضمانا لاسترداد القرض، يمكن للبنك أن يبيع هذه الأصول بمجرد التأكد من استحالة استرداد القرض، وتطبق هذه الضمانات على القروض الموجهة للإستثمار، وينقسم هذا الضمان إلى صنفين¹:

الرهن الحيازي: و ينقسم إلى نوعين:

- رهن حيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيزات: يسري على الأدوات والمعدات والبضائع، حيث يجب على البنك التأكد من سلامتها، وأن تكون البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف.
- الرهن الحيازي للمحل التجاري: هو رهن المحل التجاري أو المؤسسة التجارية لصالح البنك، بموجب عقد مسجل حسب الأصول وفقا للأحكام القانونية السارية.

الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ويمكن له بالمقتضى أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان.

¹ دحاوي عربية سعاد، مرجع سابق ذكره ، ص 18.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا لمحتوى هذا الفصل والذي يشمل عموميات حول البنوك والقروض البنكية، يمكن القول ان الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة لتطور المعاملات المالية ، فأصبح من مكان عرض النقود والطلب عليها إلى رائد السياسة النقدية لأي دولة. تنصب عملياته الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة.

أو من اهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك تتمثل في منح المساعدة للمؤسسات الاقتصادية وذلك بالقيام بتمويل نشاطها ومشاريعها الاستثمارية بقروض فهي المصدر الاساسي لربحها.

فكل قرض قد يتعرض لعدة مخاطر، لهذا تقوم المؤسسات المصرفية بوضع إحتياطاتها لمواجهة المخاطر وذلك بمطالبة زبائنها بضمانات. لكن القروض لا تمنح حسب هذه الضمانات فقط خاصة في حالة التنافس الحاد، وأحسن وقاية هي التأكد من التقييم الصحيح للوفاء والأخطار.

الفصل الثاني

دراسة المشاريع الاستثمارية و طرق

تمويلها و تقييمها

تمهيد

فهو عبارة عن اداء تستعملها الدولة لتحسين الوضعية الاقتصادية في اطار السياسة المالية المعتمدة ضمن خطتها المرسومة وذلك من خلال التوسع في مشاريعها الاستثمارية مهما كان نوعها او خصائصها، المهم ان يكون الاستثمار مجديا.

يتناول هذا الفصل دراسة الاستثمار والمشاريع الاستثمارية وطرق تمويلها بالتفصيل ويأتي في ثلاث مباحث وهي:

المبحث الاول: اساسيات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث : دراسة الجدوى الاقتصادية والتحليل المالي.

المبحث الاول

اساسيات حول الاستثمار والمشاريع الاستثمارية

تعتبر الاستثمارات من القضايا الجوهرية التي يسعى مسؤولو المؤسسات للاهتمام بها ودراستها لأنها تشكل الوسيلة الأساسية للتأثير على تطور المؤسسة وتنميتها، هذا إضافة الى أنها تساهم بشكل كبير وهام في تطوير القدرات الانتاجية لأشباع حاجات الافراد، فبدونها لا تكون انتاجية ولا نمو اقتصادي. لهذا فان قرار الاستثمار في المؤسسة يعتبر من اهم القرارات التي تقمها في نشاطها والذي يعود عليها بالفائدة ويزيد في مدة حياتها وبقائها.

المطلب الاول

ماهية الاستثمار، وظائفه وانواعه

يساهم الاستثمار في تحقيق اهداف المؤسسة، وفي تطوير نشاطها. فهو يستمد اصوله من علم الاقتصاد.

وفي هذا المطلب، سوف نتطرق الى تعاريف الاستثمار، ووظائفه وانواعه.

اولاً: تعريف الاستثمار

الاستثمار عموماً يقصد به معنى اكتساب الموجودات المالية او المادية. فهو التخلي عن اموال يملكها الفرد او المؤسسة في لحظة معينة افترة معينة من الزمن قد تطول او تقصر وربطها باصل او اكثر من الاصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن¹ :

1. القيمة الحاليه في تلك الاموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الاصل او تلك الاصول.

2. النقص المتوقع في قوه تلك الاموال الشرائية بفعل التضخم.

3. المخاطره الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.

¹ _ زياد رمضان " مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي " دار وائل للطباعة و النشر، 1998 ص 13

الاستثمار هو استثمار الأموال في أصول السوق يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل معنى ذلك أن الهدف منه عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر¹.

كما يقصد باستثمار التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك الحالي، و ذلك بقصد الحصول على المنفعة المستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي.

ثانياً: وظائف الاستثمار

باعتبار ان الاستثمار معرف حسب وجهات نظر مختلفة، يجدر القول بان للاستثمار وظائف عديدة و لها معالجة خاصة. و بذلك سنحاول تقديم اهمها فيما يلي:

وظيفة الإنتاج: تشمل هذه الوظيفة العمليات الفنية المتعلقة بإنتاج السلع أو تقديم خدمات وغايتها تقييم سلع مواصفات جيدة ونوعية رفيعة، كميات مناسبة في الوقت المناسب و تكلفة مناسبة.

وظيفة التسويق: هي وظيفة متعلقة ببيع وتوزيع السلع أو الخدمات التي أنتجها المشروع، و تهدف إلى التعرف على حاجات المستهلكين ورغباتهم وأذواقهم و تشمل كذلك على خدمة ما بعد البيع.

الوظيفة المالية: تتمثل هذه الوظيفة في حصول المشروع على الأموال اللازمة واستخدامها لتحقيق أكبر العوائد بأقل المخاطر والتكاليف وتعتبر أهم وظيفة في المشروع الاستثماري.

الوظيفة البشرية: تتمثل هذه الوظيفة بأفراد العاملين في المشروع وذلك من حيث معايير اختيارهم وتعيينهم، كما تتعلق بالخدمات التي تشبع حاجات العمال.

¹ _ محمد الحناوي ، نحال فريد مصطفى، مبادئ و أساسيات الاستثمار، 2006، ص 18.

ثالثا: انواع الاستثمار

يمكن لنا التمييز بين عدة انواع من الاستثمار:

1. الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي

يقصد بالاستثمار الحقيقي الاستثمار في الاصول الحقيقيه كالمباني، الاراضي وهذا النوع من الاستثمار يعتبر الاساس في زيادة الدخل القومي للدولة عن طريق السلع التي يقوم انتاجها تصديرها الى دول اخرى.

اما الاستثمار المالي فهو الاستثمار في الاوراق المالية، كالاستثمار في الاسهم التي تطرحها بعض المؤسسات سواء كانت عادية او ممتازة، او الاستثمار في شهادات الابداع.

2. الاستثمار طويل الاجل و الاستثمار قصير الاجل

الاستثمار طويل الاجل هو استثمار رأسمالي، لان مكوناته تدخل في تكوين المال.

اما الاستثمار قصير الاجل فهو الاستثمار في الاوراق المالية، والتي تتمثل في ادونات الخزينة والمقبولات البنكية.

3. الاستثمار المستقل و الاستثمار المحفز

يعتبر الاستثمار المستقل الاساس في زيادة الدخل القومي.

اما الاستثمار المحفز فهو الاستثمار الذي يأتي نتيجة زيادة الدخل، اي ان هذا النوع يأتي من العلاقة الطردية بين الدخل وزيادة الاستثمار.

4. الاستثمار المادي والاستثمار البشري

يتمثل الاستثمار المادي في الاستثمار الحقيقي السابق الذكر.

اما الاستثمار البشري فهو الاستثمار في اليد العاملة، الذي اصبح ذا اهمية في الوقت الحالي.

المطلب الثاني

ماهية المشروع الاستثماري وعناصره

تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري.

أولاً: يعرف المشروع الاستثماري بأنه اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة، أو توسيعها، بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبياً¹.

ثانياً: هو كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة².

من خلال هذين التعريفين يمكن القول أن المشروع الاستثماري هو عبارة عن تصور أو فكرة عن تخصيص موارد معينة لتشكيل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتكاملة فيما بينها والتي تخضع لتسيير موحد من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة.

عناصر المشروع الاستثماري:

من خلال المفهوم السابق يتضح لنا أن هناك عناصر معينة يتكون منها المشروع الاقتصادي هي³:

- نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنياً و اقتصادياً .
- المنظم: الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
- السوق وخصائصه، التي يتم تصريف الإنتاج فيها ولا بد أن يكون للمشروع الاستثماري طلب على منتجاته.

¹ د. عبد القادر محمد عطية "دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية" الدار الجامعة مصر ، الطبعة 2-2001 ص 5

² د. عبد المطلب عبد الحميد "دراسات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" الدار الجامعة مصر ، طبعة 2000 ص 19

³ عبد المطلب عبد الحميد (ص 19_20) مرجع سابق

- الربح او العائد على الاستثمار كهدف مسيطر. فكفاءة المشروع الاستثماري تقاس بمدى قدرته على تحقيق اقصى ربح وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ورفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة وتحقيق قيمة مضافة مرتفعة.
- الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري ليتمتع بشخصية معنوية اعتبارية.
- المخاطرة: حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطر توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي، حيث يتحمل الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.

المطلب الثالث

أسس و مبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية

ان القرار الاستثماري السليم، يأخذ بعين الاعتبار عاملين اثنين وهما:

I الاعتماد على الأسس العلمية من خلال:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار.
- تقييم التكاليف والعوائد المتوقعة من المشروعات المقترحة.
- اختيار افضل بديل و ذلك بناءا على العوائد المحققة من كل مشروع.

II العمل على مراعاة المبادئ و هي:

1. تعدد الخيارات الاستثمارية: نقصد بها الفرص الاستثمارية المتاحة لدى المستثمر، باختيار الفرصة المتوافقة باهدافه واستراتيجياته، والقيام بدراسة كبيرة للمفاضلة بين المشاريع المتاحة.

2. الخبرة و التأهل: هناك نوعين من المستثمر:

- مستثمر ذو خبرة في ميدان الاستثمار او الفرص المتاحة.
- مستثمر بدون خبرة، لذلك يحتاج الى المساعدة من الاخصائيين في مجال الاستثمار.

3. الملائمة: يقصد بها مدى ملائمة المشروع الاستثماري المختار مع بعض العوامل الذاتية كعمره، حالته الاجتماعية والصحية... الخ
4. توزيع المخاطر الاستثمارية: أي عدم استثمار كل أمواله في مجال أو نشاط واحد، وإنما تقسيمها في عدة مجالات تنوع استثماره لأن درجة المخاطرة تختلف من مشروع استثماري إلى آخر.

المبحث الثاني

التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

بعد ما تم التطرق في المبحث السابق إلى كل ما يخص الاستثمار والمشاريع الاستثمارية سنتطرق في هذا الفصل إلى كل ما يخص بالتمويل وكذا المصادر التمويلية، حيث أن مشكلة المؤسسة تبقى في إيجاد مصادر التمويل وبشكل خاص إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسمح بالتحقيق الأمثل لإستراتيجية الاستثمار فيها، ولذا تقوم بدراسة مختلف الموارد المالية المتاحة سواء كانت داخلية أو خارجية.

المطلب الأول

مفهوم التمويل ومصادره

سنتناول في هذا المطلب إلى تعريف التمويل ثم مصادره.

أولاً: مفهوم التمويل

اختلفت الآراء حول تعريف التمويل، فهناك من عرفه بوصف أعمال المدير المالي، وهناك أيضاً من عرفه على أنه وظيفة إدارية غير أن هناك بعض التعريفات كما يلي:

1. يعرف التمويل على أنه مجال من مجالات المعرفة، فيشمل مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأصول من مصادرها المختلفة وحسب استخدامها من جانب الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات.

2. التمويل هو تلك الوظيفة الادارية في المشروع التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسب لتوفير الاحتياطات المالية اللازمة لأداء أنشطة المشروع المختلفة ، وذلك بما يساعد على تحقيق أهدافه وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المشروع الذي يشمل المستثمرين والعمال والمديرين والمجتمع والمستهلكين.

3. يعرف التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختصر به الإدارة المالية وهو تابع من رغبة الأفراد، ومنشأة الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية فالمشكلة الرئيسية هي كيفية الحصول على الأموال لزيادة الإستثمار، والحل يكمن في التمويل حيث هو يضمن المؤسسات لتوفير إحتياجاتهم المالية سواء عن طريق بيع الأسهم أو السندات أو استخدام الأرباح المحتجزة أو الإقتراض من البنوك.¹

4. وعرف أيضا على أنه: الفعالية المتعلقة بالتخطيط، تجهيز الاموال، رقابتها واداراتها على المؤسسة.²

من بين التعاريف السابقة الذكر نعرف التمويل على أنه عملية جمع الموارد المالية المختلفة من أجل استغلالها بالطريقة المثلى في تغطية الاحتياجات المالية للمشاريع الاستثمارية ولهذا يلعب التمويل دورا هاما في استمرار نشاطات المؤسسات ورفع معدلات نموها بتحقيق برامجها الاستثمارية التي يجب أن تتجاوب مع أهدافها المسطرة ومن بين هذه الأهداف نجد:

1-زيادة القدرة الإنتاجية

2-تحسين المردودية

3-تحسين الوضعية المالية والاستراتيجية للمؤسسة

¹: فريد وشوف، "التمويل الاداري" الجزء الثاني، سنة 1945، ص 192.

²: : عدنان هاشم، رحيم الشهاري، "الإدارة المالية"، الجامعة المفتوحة، المغرب، سنة 1997، ص 23

ثانيا: مصادر التمويل

هي المصادر التي تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية والمتمثلة في المصادر القصيرة والطويلة الأجل إضافة الى المصادر المتوسطة والتي تستعمل بصفة كبيرة في الوقت الحالي.

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

ويقصد به تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بإرجاعها خلال فترة زمنية قصيرة الأجل عادة ما تكون سنة، وتستعمل لتمويل حاجيات الاستغلال عادة ومن أهم هذه المصادر نجد¹:

الائتمان التجاري: هو الائتمان الممنوح لمشروع ما نتيجة شرائه مواد أولية أو بضاعة تامة الصنع دون دفع قيمة هذه المشتريات.

الائتمان المصرفي: هو أقل تكلفة من الائتمان التجاري بالإضافة الى أن في حالة الائتمان المصرفي يحصل على قيمة المشروع نقدا ولذا يمكن استخدامه في مجالات الحاجة المختلفة.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل:

هو ذلك النوع من القروض التي يتم تسديدها في فترة ما بين سنة وخمس سنوات ، وتستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المفترض، كما أنه يستعمل لتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، حيث يتمثل في:

- القروض المصرفية متوسطة الأجل.

- التمويل بالاستئجار.

القروض المصرفية متوسطة الاجل: هي عبارة عن قروض تتراوح مدتها ما بين سنة وخمس سنوات ويتم تسديد هذه القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها التي قد تكون متساوية في شرط عقد الاقتراض، ويكون سعر الفائدة متوسطة الأجل أعلى من سعر الفائدة قصيرة الأجل، وتضع البنوك الخارجية جملة من الشروط للاقتراض متوسطة الاجل، الهدف منها هو ضمان قدرة المشروع المقترض على رد القرض.

¹ _ عدنان هاشم رحيم السمراني " الإدارة المالية" منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، الطبعة 2، طرابلس 1997، ص 225

التمويل بالاستئجار: تهدف معظم المؤسسات الى استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات، وإذا كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها الهدف وقد ظهر في السنين الاخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شراءها وبعد أن كان الاستئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الاصول الثابتة تقريبا.

3. مصادر التمويل طويلة الأجل:

يتمثل في الأموال التي تتوفى المشروع لتمويل القروض الاستثمارية المتاحة، وتمثل التزاما على المشروع لشخصية معنوية مستقلة، هذا الالتزام يضيف عبئا اخر على المدير المالي للمشروع يتمثل بضرورة معرفة بما يسمى بأسواق المال. لأنه يلجأ عليها في الحصول على الأموال لأجل طويلة، الى جانب تأثر قرار التمويل بظروف تلك الأسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة والمتوفرة فيها، وتكلفة كل طريقة منها.

يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل على أسس معينة، فمثلا تقسم على أساس تركيبية الهيكل المالي أو من حيث الملكية المتمثلة في الأسهم العادية و الأسهم الممتازة، الارباح المحتجزة والأموال المقترضة المتمثلة في السندات والقروض طويلة الأجل.

المطلب الثاني

أنواع التمويل و اهميته

اولا: انواع التمويل

يعتبر التمويل كعنصر اساسي لاستمرار نشاط المؤسسات، ولكل مشروع طريقة تمويل خاصة به، لذلك فالتمويل نوعان: تمويل داخلي (ذاتي) و تمويل خارجي.

1. التمويل الداخلي او الذاتي:

و نقصد به امكانية تمويل المؤسسة نفسها بنفسها من خلال نشاطها. هذه العملية لا تتم الا بعد الحصول على نتيجة الدورة و هذه النتيجة يضاف اليها عنصرين هامين يعتبران موردا داخليا للمؤسسة و هما الاهتلاكات والمؤونات.

2. التمويل الخارجي:

يتمثل هذا النوع في مختلف التمويلات التي يمكن الحصول عليها من الخارج باختلاف الطرق المستعملة في ذلك سواء باللجوء الى التمويل الخارجي المباشر او الغير مباشر.

التمويل الخارجي المباشر: يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر دون تدخل اي وسيط مالي، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية تحول الى الوحدات ذات العجز في الموارد التي تحتاج لهذه الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية.

التمويل الخارجي الغير المباشر: ويقصد بها انتقال الأموال بطريقة غير مباشرة من الوحدات المقرضة الى الوحدات المقترضة أو العجزية وذلك من خلال تدخل الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية وشركات التأمين وجمعيات الادخار... الخ

ثانيا: أهمية التمويل

أي مشروع مراد انجازه يحتاج إلى تمويل مهما تنوعت هذه المشاريع ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم ري للمشروع، كما يعتبر عنصرا أساسيا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، فبدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس مال نقدي إلى منتج، ولأن قيم الإنتاج يعبر عنها دائما بالنقود، وعملية الإنتاج والتوزيع تستلزم النقود.

تتجلى أهمية التمويل فيما يلي:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها:
- توفير مناصب شغل جديدة تسمح بالقضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تسهيل و تأمين عملية انتقال الفائض النقدي من المؤسسات ذات الفائض المالي الى المؤسسات التي بها عجز مالي¹.
- مساعدة المؤسسة على تسوية عجزها المالي.

¹ مواسي كنزة ، مرجع سابق ذكره، ص 16.

المطلب الثالث

وظائف التمويل

إن بعض وظائف التمويل ومهامه تعتبر أساسية لجميع المؤسسات كالحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على إستخدامات مختلفة، ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسة التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء كانت حكومية أو تجارية وتتمثل الوظائف الأساسية على:

التخطيط المالي: تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، حيث انه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة الى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها سواء كانت قصيرة ، متوسطة او طويلة المدى، دون اهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبؤية. يجب وضع خطط تتلاءم مع الاوضاع الغير متوقعة، اي جعلها مرنة.

الرقابة المالية: تتم عن طريق تقييم اداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، ويتم من خلال الاطلاع على تقارير الاداء، بابرار الانحرافات ثم تحديد مسببات حدوثها.

الحصول على الاموال: يبين التخطيط المالي للمؤسسة الاموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، و لتلبية هذه الحاجة، تلجأ المؤسسة الى مصادر خارجية او داخلية من اجل الحصول على هذه الاموال بأدنى التكاليف وابطس الشروط.

استثمار الاموال: استغلال الاموال المطلوبة بشكل امثل في مختلف المشاريع، والتأكد من استخدام هذه الاموال يضمن تحقيق اعلى مستوى من الربح.

المبحث الثالث

دراسة الجدوى الاقتصادية و التحليل المالي

لدراسة الجدوى اهمية كبيرة لكل المشاريع، فهي تساعد المستثمر في غربلة افكاره الاستثمارية الاولية، والوصول الى فكرة استثمارية ملائمة، ليتم دراستها دراسة تمهيدية للحكم على مدى ملائمة المشروع المختار، ثم القيام بدراسة تفصيلية للمشروع عن طريق التحليل المالي بمؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

المطلب الأول

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري اولاً: مفهوم دراسة جدوى المشاريع

1. هي دراسة علمية و عملية لما يتوقع ان يكون عليه مشروع ما ، قبل الاقدام على انشائه و تحديد ما اذا كان امر انشائه مجد من عدمه.¹
2. هي عبارة عن دراسة مستقبلية للمشروع بالاعتماد على الماضي و الحاضر بغية الحصول على اكبر عائد.

3. تعرف دراسة الجدوى بأنها الدراسة التي يجب القيام بها قبل البدء بتنفيذ المشروع بغض النظر عن حجمه أو نوعه، وهي تعتمد بالنتيجة على الإجابة على سؤالين: الأول: هل يمكن تنفيذ المشروع، أي هل هو قابل للتنفيذ؟ فإذا كانت الإجابة (نعم) يتم الانتقال إلى السؤال الثاني والذي سيكون: كيف نقوم بالتنفيذ، أي ما هي خطوات التنفيذ بالتفصيل؟
4. يُعرّف المشروع بأنه مجموعة من الأعمال أو الأنشطة التي تستهلك الموارد، بهدف الحصول على نتيجة معينة².

¹ محمد احمد عمادة " دراسة الجدوى و قرار الاستثمار " دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 12

Don Hofstrand, and Mary Holz-Clause (10-2009), "What is a Feasibility Study?" ,Iowa State University

ثانياً: أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري

يهم المستثمر بمعرفة نتيجة الاقبال على الدخول في استثمار من عدمه حتى يدرأ عن نفسه خسارة محتملة ونتائج غير محمودة فيها لو تحققت. كما يهتم البنك المعروضة عليه الدخول في تمويل المشروع بدراسة الامر حتى يستطيع اتخاذ قرار التمويل على اساس علمي. من هنا تنشأ أهمية اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لكل من البنك و المستثمر.¹

- تقلل من احتمالية فشل المشروع ونقل من هدر رأس المال.
- تساعد في المفاضلة بين المشاريع المتاحة.
- تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
- تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني

مدخل الى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيص لحالة المؤسسة خلال دورة أو عدة دورات إنتاجية، فهو من أهم المواضيع التي تناولتها دراسة اقتصاديات المشروع، وأحد متطلبات التخطيط المالي السليم، فهو دراسة تفصيلية للبيانات المالية بهدف معرفة نقاط القوة وتدعيمها وكشف نقاط الضعف ومعالجتها.

اولاً: تعريف التحليل المالي

التعريف الأول: التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.²

التعريف الثاني: التحليل المالي فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.¹

¹ محمد احمد عمادة ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ، عمان، الأردن ، 2007، ص 125

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون في المستقبل².

التعريف الرابع: التحليل المالي عبارة عن معالجة البيانات المالية المتاحة عند المؤسسة من اجل الحصول منها على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وفي تشخيص أية مشكلة موجودة وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل³.

التعريف الخامس: يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويعتبر تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل⁴.

و من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف التالي :

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وتقييم وضعية المؤسسة في الماضي، الحاضر والمستقبل.

ثانياً: أهمية التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاد المعاصرة بل أن الكثير من منشآت الأعمال قد أفردت أقسام خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة لكي تتخصص بالتحليل المالي لتقدم إلى الإدارة بمختلف مستوياتها كل ما تحتاجه من المعلومات والبيانات لاستخدامها في اتخاذ القرار.

وعموماً فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في النقاط التالية⁵:

¹ خلدون ابراهيم شريعات، إدارة و تحليل مالي ، دار وائل للنشر ، 2001 ، ص 93
² ولد ناجي الجمالي ، عثمان البطمة ، التحليل المالي، دار حنين، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص : 19
³ عبد الحكيم كراجه، الإدارة المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص : 141
⁴ ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق ، ص : 11
⁵ زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، عمان دار الصفاء للنشر، الطبعة الرابعة ، ص 7

- يساعد التحليل المالي إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ القرارات اللازمة.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- يوفر التحليل المالي المؤشرات المختلفة التي تساعد في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.

المطلب الثالث

التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

I. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

1. تعريف التوازن المالي : التوازن المالي هو احد الأهداف الأساسية التي تطمح إليها المؤسسة بصفة مستمرة والمقصود به تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتمويل الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل أي توافق درجة استحقاقية عناصر الخصوم مع درجة حركة عناصر الأصول في الميزانية، أي وجود توازن في دورة الاستثمار من أعلى الميزانية وتوازن في دورة الاستغلال من أسفل الميزانية .

2. مؤشرات التوازن المالي : هناك ثلاث مؤشرات للتوازن المالي وهي :

- رأس المال العامل Fond de roulement
- احتياجات رأس المال العامل : Besoin de fond de roulement
- الخزينة : Trésorerie

اولا: رأس المال العامل FR

هو الفائض أو الهامش الناتج عن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و الذي يمول جزء من الأصول المتداولة¹ و يمكن حسابه² من مستويين للميزانية :

- من أعلى الميزانية: هو فائض الأموال الدائمة التي تزيد في تمويل الأموال المتداولة .

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية : هو فائض الأموال المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل .

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة (الجارية)} - \text{ديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)}$$

حالات رأس المال العامل : يمكن استنتاج حالات رأس مال العامل انطلاقا من علاقة حسابه و عليه نميز ثلاث حالات :

الحالة الأولى : $FR = 0$ يعني : الأصول المتداولة = الديون قصيرة الأجل

يظهر أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها لكن هذه الحالة صعبة لعدم إمكانية المؤسسة المطابقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة .

الحالة الثانية : $FR > 0$ يعني : الأصول المتداولة < الديون قصيرة الأجل

يظهر هنا فائض في السيولة في المدى القصير ويعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها .

الحالة الثالثة : $FR < 0$ يعني : الأصول المتداولة > الديون قصيرة الأجل

معناه أن المؤسسة تمر بصعوبات مالية في الآجال القصيرة لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق التوازن المالي .

¹ بن حمودة، مرجع سبق ذكره.

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص45 .

العوامل المؤثرة في رأس المال العامل¹:

(أ) دورة الاستغلال : يختلف حجم رأس المال العامل باختلاف مدى دورة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة تتطلب وجود حجم أكبر من الأموال الثابتة لتغطيتها والعكس صحيح.

(ب) التغيرات الموسمية : هناك بعض المؤسسات يتأثر نشاطها بالتغيرات الفصلية، لهذا تجبر على تخزين المواد الأولية و بعض المنتجات لمواجهة هذه التغيرات فتلجأ إلى الديون القصيرة الأجل لضبط توازنها المالي، حيث يجب أن تتوفر على جزء من رأس المال العامل لضمان السير الحسن لنشاطها.

(ج) القيمة المضافة : تعبر القيمة المضافة على الإنتاج الفعلي الإضافي للمؤسسة و لذلك يجب أن تخصص جزء من أموالها لتحقيق هذا الإنتاج، و هنا تختلف أهمية رأس المال العامل من مؤسسة إلى أخرى حسب مستوى نشاطها .

(د) طبيعة نشاط المؤسسة : يرتبط رأس المال العامل بنوعية و حجم الإنتاج و كيفية تصريفه ، و يجب على المؤسسة أن توفر رأس المال العامل لتخفيض الأخطار التي يمكن أن تحدث عند بيع المنتجات أو جزء منها.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR² :

هو رأس المال العامل الصافي الذي تحتاج اليه المؤسسة لتغطية العجز الحاصل على مستوى دورة الاستغلال و هذا العجز ينتج إذا كانت احتياجات التمويل اكبر من موارد التمويل و يمكن حسابه³ بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{احتياجات رأس المال العامل} &= \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل} \\ \text{احتياجات التمويل (الدورة)} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} \\ \text{موارد التمويل (الدورة)} &= \text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية} \end{aligned}$$

¹ يخلف عثمان، ملخص التفسير المالي و التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى ، الجزائر 2002، ص14- 15 .

² بن حمودة، مرجع سبق ذكره

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص50.

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)

حالات احتياجات رأس المال العامل : يمكن أن نصادف ثلاث حالات :

الحالة الأولى : $BFR > 0$ معناه : احتياجات التمويل < موارد التمويل

مما يبين أن الموارد القصيرة لا تكفي لتغطية الاستخدامات القصيرة أي هناك خلل في تمويل دورة الاستغلال .

الحالة الثانية : $BFR < 0$ معناه : احتياجات التمويل > موارد التمويل

مما يبين أن الموارد القصيرة تغطي الاستخدامات القصيرة بالزيادة، أي هناك فائض في تمويل دورة الاستغلال

الحالة الثالثة : $BFR = 0$

مما يبين أن الموارد القصيرة تغطي الاستخدامات القصيرة بشكل متوازن (دون زيادة أو نقصان) أي هناك توازن في دورة الاستغلال و هذه الحالة نادرة لاتصاف دورة الاستغلال بالحركية .

العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل :

أ. قيمة و مدة المخزونات : تعتبر قيمة المخزونات تجميد لأموال المؤسسة لفترة زمنية معينة، وبالتالي تعتبر كاحتياج مالي للمؤسسة ، لذا يجب تخفيض قيمة المخزونات وتقليص مدة تخزينها.

ب. قيمة و مدة تحصيل الزبائن : تعتبر كذلك قيمة الزبائن تجميد لأموال المؤسسة وبالتالي يجب تخفيض قيمة المبيعات المسددة على اجل قريب أو بعيد مع رفع قيمة المبيعات المسددة فوراً و كذلك تقليص مدة التسديد الممنوحة للزبائن .

ج. قيمة و مدة تسديد الموردين : تعتبر قيمة تسديد الموردين وتمديد مدة التسديد فالهدف الأساسي من التحكم في هذه العوامل هو تقليص قيمة و مدة احتياجات رأس المال العامل .

ثالثا: الخزينة TR :

يمكن تعريف الخزينة على أنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وعلى المؤسسة في مدة زمنية معينة وهي تشمل صافي القيم الجاهزة حيث تلعب الخزينة دورا مهما في المؤسسة فهي الأداة التي تحقق التوازن المالي في الأجل القصير بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

حساب الخزينة : يمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{الخزينة} &= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}^1 \\ &= \text{القيم الجاهزة} - \text{سلفات مصرفية} \\ &= \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة} \end{aligned}$$

حالات الخزينة: تأخذ الخزينة ثلاث حالات :

الحالة الأولى $TR > 0$ معناه : رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل

أي أن رأس المال العامل يغطي احتياجات رأس المال العامل بالزيادة ما يعني توفر السيولة، ويمكن القول أن الهامش الناتج عن دورة الاستثمار يكفي لتغطية العجز في دورة الاستغلال .

الحالة الثانية $TR < 0$ معناه : رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل

أي أن رأس المال العامل لا يكفي لتغطية احتياجات رأس المال العامل أي هناك عجز في السيولة فعلى المؤسسة اتخاذ تدابير لتوفير السيولة مثل: التنازل عن الأوراق المالية في البورصة محاولة استعجال الزبائن في التسديد و طلب تأجيل فترات تسديد الموردين .

الحالة الثالثة $TR = 0$ معناه : رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل

و هي الحالة المثلى لكنها نادرة الوقوع، إذ تعكس عدم وجود فائض في السيولة (أموال غير مستعملة) من جهة وكذا عدم وجود أعباء اتجاه الدائنين من جهة أخرى مع ضمان قدرة الوفاء بالدين .

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص51.

II. التحليل بواسطة النسب المالية

1. تعريف النسب المالية : النسب المالية عبارة عن رقمين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعة وعلى ضوء المقارنة يمكن تقييم الموقف¹.

2. أهمية النسب المالية² : يقوم استعمال النسب المالية في التحليل المالي على أساس أهميتها والتمثلة في :

- إبراز نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.
- معرفة التوازن المالي للمؤسسة .
- تساعد المحلل المالي للمؤسسة .
- تساعد المحلل المالي على متابعة الحالة المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات.
- تعطي صورة واضحة للمساهمين وتبسط لهم مختلف البيانات المحاسبية .
- تبين حالة المؤسسة للبنوك، المقرضين، الزبائن، المساهمين الجدد... الخ.
- تمكن من مقارنة الأوضاع المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية .
- تمكن أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بأعمالها بجدية وفعالية و ذلك بتوفير المعلومات التحليلية لها.
- إجراء مقارنة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى التي تؤدي نفس النشاط .

1. أنواع النسب المالية :

نسب التمويل : تظهر هذه النسب مدى التوازن بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم وكذا تحليل السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة و إظهار مركزها المالي.

¹ محمد مطر، التحليل المالي الانتقائي، الوراقة للنشر الأردن ، 2001، ص40 .

² أبو الفتوح علي فضالة ، التحليل المالي و إدارة الأموال ، دار الكتب العلمية القاهرة ، 1999 ، ص 21 .

نسبة التمويل الدائم : تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، حيث يجب أن تكون أكبر من الواحد خاصة في المؤسسات ذات المخزونات و الحقوق، وذلك لتتمكن من تغطية جزء من مخزوناتا خاصة التي تكون مدة تخزينها طويلة (تقارب السنة) و هذا تقاديا لحالة الكساد.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت النسبة < 1 : معناه أن الأصول الثابتة مغطاة بالكامل بالأموال الدائمة مع وجود فائض في الأموال الدائمة ما يجعل المؤسسة تعمل في ارتياح.
 إذا كانت النسبة > 1 : معناه أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة ما يدل على سوء تسيير الموارد و هذا يخلق مشاكل للمؤسسة.
 إذا كانت النسبة $= 1$ معناه أن الأصول الثابتة تساوي الأموال الدائمة أي أن رأس المال العامل معدوم.

نسبة التمويل الخاص (الذاتي) : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة دون الاستعانة بالديون طويلة الأجل.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت النسبة < 1 : معناه أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بالأموال الخاصة مع بقاء فائض منها يضاف إلى الديون طويلة الأجل يستعمل لتغطية الأصول المتداولة.
 إذا كانت النسبة $= 1$ معناه أن الأصول الثابتة تساوي الأموال الخاصة أي أن رأس المال العامل معدوم.

من المستحسن أن تكون هذه النسبة محصورة بين 0.5 و 1 .

نسبة الاستقلالية المالية : تسمح هذه النسبة بمعرفة درجة استقلالية المؤسسة اتجاه ممولائها، فلكما كانت الأموال الخاصة تمثل الجزء الأكبر من الموارد كلما كانت درجة استقلالية المؤسسة كبيرة، كما تعطي هذه النسبة للبنك (المقترض) فكرة عن مدى تشبع المؤسسة بالديون أم اعتمادها على التمويل الداخلي، وعادة ما يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 حيث يوافق البنك على الاقراض أو لديه ضمانات أخرى¹.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

نسبة قابلية التسديد : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، حيث كلما هذه النية منخفضة كان لها الحظ في الحصول على ديون أخرى، و يستحسن أن تكون هذه النسبة أقل من الواحد².

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

نسبة الهيكلة المالية³ : توضح هذه النسب تشكيلة الذمة المالية للمؤسسة أي طبيعة الاستخدامات و طبيعة تمويلها.

نسب السيولة : تبين لنا هذه النسب قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير فهي تتوقف على عاملين هما :

- المدة اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية.
- الخسارة المترتبة من تحويل المخاطر المترتبة على فقدان جزء من الأصل⁴.

¹ بوشاش بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 11

² نفس المرجع السابق ، ص 11

³ محمد رجراج ، محاضرات في مقياس اقتصاد بنكي معمق، جامعة الجزائر 3 ، 2012

⁴ رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسر للنشر و الطباعة ، عمان، 1997 ، ص 67

نسب التسيير (النشاط أو الدوران) : و هذه النسب تبين كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول ومدى كفاءتها في توليد المنتجات (المبيعات) و من ثم تحويلها إلى سيولة وهذه النسب تكون على شكل معدلات وعادة ما تأخذ المدة سنة (السنة المالية) ويمكن حسابها في سداسي أو ثلاثي ... إلخ (بعدد الأيام).

نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من نشاطها باتباع قرارات وسياسات محددة. تتكون من:

المردودية التجارية¹ : تشير هذه النسبة إلى الفائض النقدي المحقق بفضل نشاط المؤسسة

$$\text{المردودية التجارية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

إذا كانت هذه النسبة منخفضة معناه أن التكاليف مرتفعة وأن المؤسسة ضعيفة الكفاءة. المردودية الاقتصادية : تدل هذه النسبة على مدى الاستغلال الأمثل للأصول، فإذا كان للمؤسسة أصول غير مستغلة فيستحسن توسيع نشاطها إذا كان القطاع يتحمل زيادة في الإنتاج، أو تقوم بتأجير أصولها الثابتة الفائضة التي لا تؤثر على الطاقة الإنتاجية أو تتنازل عنها.

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

$$= \text{النتيجة الاقتصادية} / \text{الأصول الاقتصادية.}$$

$$- \text{النتيجة الاقتصادية} = \text{نتيجة الاستغلال} + \text{المصاريف المالية}$$

$$- \text{الأصول الاقتصادية} = \text{الأموال الدائمة.}$$

حيث المعدل المتوسط لهذه النسبة هو 25% (0.25)

¹ _ شكير زطاس، تحليل التوازن المالي و المردودية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 20

المردودية المالية¹ : تدل هذه النسبة على مدى مساهمة الأموال الخاصة في تحقيق الفائض النقدي.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

إذا كانت هذه النسبة كبيرة فهذا يسهل على المؤسسة أن تجد رؤوس أموال جديدة في السوق المالي في إطار تمويل نموها.
إذا كانت هذه النسبة ضعيفة فيصعب على المؤسسة إيجاد رؤوس أموال لتمويل مشاريعها.

¹ _ الأرقم عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره ص 32

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستنتج ان المشروع الاستثماري يساهم إلى حد كبير في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية و تعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب العمليات على الإطلاق، لأن عملية تمويل أي مشروع استثماري تتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية، من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل تكاليف وكذا معرفة سياسات الإقراض لدى البنوك، التي يمكن من خلالها أن تقلل من المخاطر التي قد تعرقل هذا المشروع الاستثماري كمخاطر عدم التسديد لذلك يجب الرقابة والمتابعة على هذا الأخير خلال عملية التنفيذ.

يتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين، اما التمويل الذاتي الذي يتمثل في الأرباح المحققة خلال عملية الإنتاج، او التمويل الخارجي من مختلف الهيئات و المؤسسات المالية. يتطلب دراسة الجدوى الاقتصادية لتحديد ما اذا كانت هذه الفكرة المشروع الاقتصادي ستحقق الاهداف المرجوة من ارباح...الخ، والقيام بدراسة تحليلية بواسطة مؤشرات التوازن المالي (راس المال العامل، احتياجات راس المال العامل و الخزينة) والنسب المالية (التمويلية، الاستقلالية المالية، السيولة...الخ) يوضح لنا أن طلب قرض من البنك يبدأ دائما بتقديم ملف يحوي كافة التقارير للوضع المالية والتقنية للمشروع الذي سيقام والذي ستكون للبنك حق قبوله أو رفضه بعد الإطلاع عليه وتحليله تحليلا مفصلا كما ويقوم البنك كذلك بمحاولة تفادي مخاطر القروض وذلك بالاستعانة بالضمانات التي تفرض على طالبي القرض و هذا ما سوف نحاول أن نبينه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

دراسة حالة طلب قرض استثماري
ببنك القرض الشعبي الجزائري

تمهيد

يعتبر البنك القرض الشعبي الجزائري من البنوك الاولى التي اتجهت نحو الاستقلالية ومعرفة مدى تطبيقه لمعايير اقتصاد السوق. فالمؤسسات الاقتصادية تلجأ دائماً الى البنوك التجارية وهذا من اجل تمويل دورتها الاستغلالية والاستثمارية.

ومن اجل توضيح الدراسة النظرية، قمنا بدراسة حالة بوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري بمستغانم والمتمثلة في طلب قرض استثماري، حيث قسمنا هذا الفصل التطبيقي الى المباحث التالية:

المبحث الاول: عموميات حول البنك القرض الشعبي الجزائري CPA

المبحث الثاني: وكالة مستغانم 405

المبحث الثالث: دراسة ملف طلب قرض استثماري ممول من بنك القرض الشعبي الجزائري ووكالة مستغانم " 405 "

من هنا نطرح التساؤل التالي: ما هو بنك القرض الشعبي الجزائري؟ وفيما تتمثل مهامه؟ وماهي هياكله التنظيمية؟ وماهي التدابير والإجراءات التي قد تساهم بها حالة منح قرض استثماري ؟

المبحث الاول

عموميات حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

هناك عدة تعاريف للبنك الشعبي الجزائري، لكن بصفة عامة يعتبر من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.¹

المطلب الأول

نشأة و تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 26/12/1966 بالأمر 366 /66 برأس مال بلغ 15 مليون دج فورث المصرف - : Populaires Banques النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية المصرف الشعبي التجاري و الصناعي - . (BPCIA) الشعبي التجاري و الصناعي بالجزائر العاصمة المصرف الشعبي و التجاري - . (BPCIO) المصرف الشعبي التجاري لوهرا ن - . (BPCIAN) لعنابة و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية: - بنك الجزائر مصر سنة . (BPICIC) و الصناعي لقسنطينة سنة 1968 . - المؤسسة المصرفية (SMC) شركة مرسيليا للقرض - . (BMAM – MISR) 1967 بنك التنمية المحلية (CPA) سنة 1972. في 30 / 04 / 1985 انبثق عن (CFCB) الفرنسية للقرض بموجب المرسوم 65 / 85 تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة و تحويل 550 موظف و إطار و (BDL) 89000 حساب تجاري للزبائن.

طبقا للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة، فمهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع الصحة و صناعة الأدوية

¹: معلومات مقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري.

التجارة والتوزيع, الفنادق و السياحة, وسائل الاعلام, الصناعات المتوسطة و الصغيرة و التقليدية و طبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية و القرض و هو مؤهل لقبض الودائع و منح القروض بمختلف أشكالها و المساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات و فتح الاعتمادات لحساب الغير ممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كليا. و ابتداء من 1996 و بمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية:

الجدول رقم (03) : تطور رأس مال القرض الشعبي الجزائري

السنة	مبلغ رأس المال
1966	15 مليون دج
1989	800 مليون دج
1992	5,6 مليون دج
1994	9,31 مليار دج
1996	13,6 مليار دج
2000	21,6 مليار دج

المطلب الثاني

مهام ووظائف بنك القرض الشعبي الجزائري¹

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يتسلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري والعام ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات، كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما أنه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع المؤسسات أخرى مباشرة وغير مباشرة في الجزائر أو الخارج على أي شكل كان، كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

تتلخص وظائف البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط الأجل وضمان القروض، كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع والخصم والاعتمادات المستندية.

- تقديم قروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

- تعمل على تلقي الودائع من الجمهور ومختلف ادخاراته وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها وتعتبر هذه الوظيفة العادية والرئيسية لأي بنك تجاري.

خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجة الزبون للسيولة

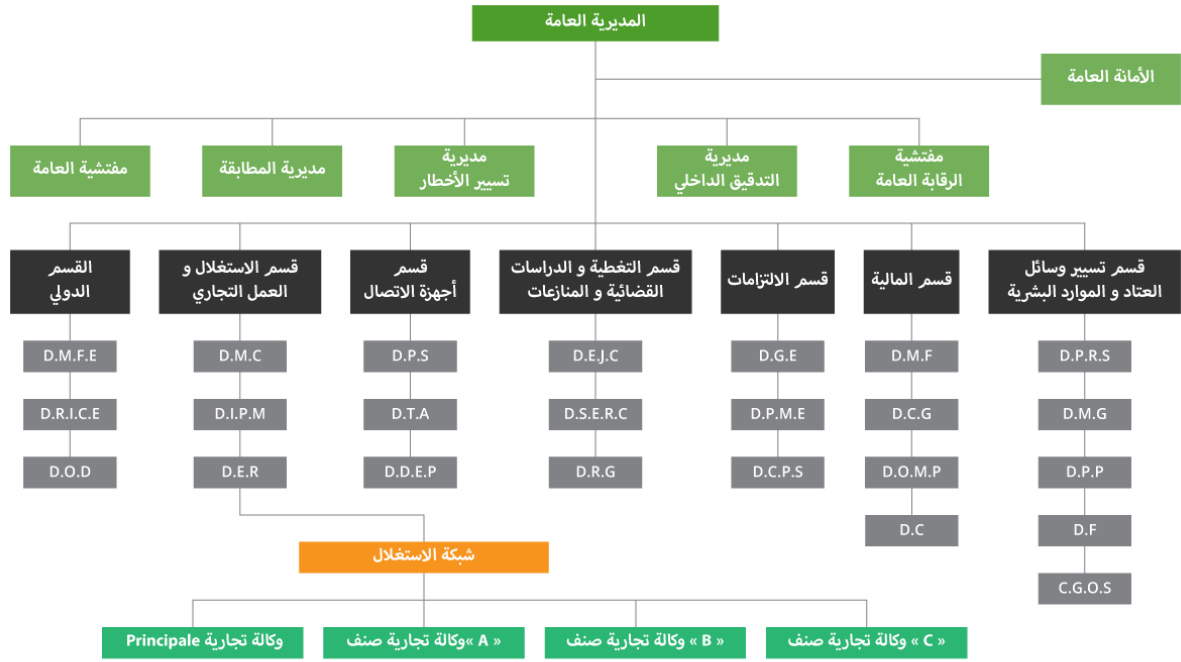
يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية

التدخل في عمليات الصرف الآجل و العاجل

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري

المطلب الثالث

الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر: من وثائق المؤسسة.

المبحث الثالث

دراسة حالة طلب قرض استثماري ممول من طرف CPA

بعدما تناولنا سابقا تقديم القرض الشعبي الجزائري ، سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة حالة تقديم قرض استثماري لمؤسسة SAFLEX من خلال تقديم محتويات الملف اللازم لطلب القرض من طرف المؤسسة وكذا دراسة ملف طلب القرض من طرف محلي البنك من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وكذا حساب النسب المالية من أجل التوصل إلى قرار منح القرض للمؤسسة من عدمه انطلاقا من الدراسة التي قاموا بها.

المطلب الأول

تقديم ملف طلب قرض من طرف المؤسسة

تقديم المؤسسة:

تأسست مؤسسة التغليف المرنة SARL SEFLEX سنة 1996/12/01 يقع مقرها في 32 شارع أحمد ايت محمد المقرانية، الحراش ، الجزائر وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إنتاجي

مختصة في صناعة مواد التغليف المرنة تحوز على حوالي 50 عامل ، تتميز بالحيوية والنشاط، الجدية والكفاءة، روح التنظيم والسعي إلى تطوير المؤسسة.

و عليه تقدمت المؤسسة سنة 2015 الى القرض الشعبي الجزائري وبالضبط إلى وكالة مستغانم لطلب قرض استثماري لشراء طابعة جديدة لطباعة الأغلفة تسمى HELIOSTAR من نوع SL مصممة للطباعة بطريقة اقتصادية وسريعة. وقامت المؤسسة بتقديم الوثائق التالية¹:

- ✓ طلب خطي ممضي من طرف المؤسسة طالبة القرض، يبين فيه طبيعة القرض المبلغ المطلوب الأهداف وكيفية التسديد.
- ✓ السيرة ذاتية للمسيرين + نسخة من بطاقة التعريف .
- ✓ نسخة من السجل التجاري المصادق عليه .
- ✓ نسخة من عقد تأسيس المؤسسة.
- ✓ الفاتورة الشكلية للتجهيز المراد اقتناؤه.
- ✓ رقم حساب المؤسسة لدى البنك .
- ✓ مخطط لكيفية تمويل المشروع.
- ✓ الميزانية الختامية لثلاث سنوات الأخيرة.
- ✓ جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة "
- ✓ ملف الدراسة التقنو اقتصادية للمشروع.

و تحتوي الدراسة على معلومات عامة حول المشروع وكذا وثائق محاسبية تعتبر كإثباتات محاسبية تمكن من إكمال الدراسة على أكمل وجه وتتكون من :

- الميزانية الافتتاحية.
- جدول هيكلية الاستثمار للمشروع.

¹ معلومات مقدمة من طرف الوكالة

- جدول الاهتلاك.
- جدول طريقة تمويل الاستثمار مع جدول اهتلاك القرض الاستثماري.
- جدول حسابات النتائج تقديري لخمس سنوات القادمة .

تقديم المشروع:

1. طبيعة طلب العميل :

- | | |
|-------------------------------------|-----------------|
| <input type="checkbox"/> | التطبيق الأول |
| <input checked="" type="checkbox"/> | تجديد للمنافسة |
| <input type="checkbox"/> | ملحق للمنافسة |
| <input type="checkbox"/> | ضرورة استثنائية |

2. معلومات خاصة بالطلب :

- الاسم/اللقب أو اسم الشركة : مؤسسة سيفليكس SARL SEFLEX
- الشكل القانوني: شركة ذات مسؤولية محدودة للتعبئة المرنة
- تاريخ الإنشاء: 1996/12/01
- مجموعة الأعمال التجارية : /
- عنوان المكتب الرئيسي : 32، حي ايت محمد المقرانية، الحراش
- الأنشطة : تصنيع التغليف المرنة
- القادة الرئيسيين الاسم / اللقب و الجودة : بن سالم رابح (مدير)
- رأس المال الاجتماعي: 475.000.000,00
- تاريخ الطلب الأول للحصول على الائتمان : 1997/05/04
- مفتاح "بنك الجزائر : 12345678910

- رقم معرف الضريبة : 109876543210
- الأعمال الأخرى للفريق ومحل إقامتهم: /

الضمانات التي تم جمعها :

- - التوقيع على اتفاقية الحالية .
- - رهن قطعة أرض والبنائات المشيدة.

يتعلق الأمر بشراء آلة جديدة تتمثل في طابعة لطباعة مواد التغليف و التي يطلق عليها اسم hélio HELIOSTAR نوع SL تتميز بالمرونة و السرعة في الطباعة لتوسيع طاقة الإنتاج.

3. معلومات حول تكلفة المشروع و مبلغ القرض:

يتحصل البنك على وثائق محاسبية تبين التكلفة الإجمالية للمشروع و مبلغ القرض المراد الحصول عليه و هي كالتالي:

- التكلفة الإجمالية للمشروع: 377387546 دج.
- المبلغ الإجمالي للبضاعة المراد شراؤها: 210 357 000 دج تنقسم إلى:
- 198 450 000 دج مبلغ الطابعة.
- 5 953 500 دج تأمين على المخاطر.

و يتم تمويل عملية شراء هذه الطابعة كما يلي:

- المساهمة الخاصة للمؤسسة: 63 107 100 دج.
- قرض استثماري : 147 249 900 دج ، بمعدل فائدة 5.25 %
- مدة القرض: 5 سنوات، مع عدم احتساب السنة الأولى أي المدة الكاملة لاسترجاع القرض هي ستة سنوات.

و عليه مبلغ القرض المطلوب لتمويل هذا المشروع هو 147 249 900 دج.

و قامت المؤسسة بإعداد الجداول التالية و تقديمها إلى القرض الشعبي الجزائري:

جدول يمثل المبلغ الإجمالي للاستثمار

المبلغ	البيان
198 450 000	معدات و أدوات
5 953 500	صندوق الضمان
210 357 000	المجموع

جدول يبين تكلفة شراء المنتج

المبلغ	البيان
63 107 100	المساهمة الخاصة
147 249 900	قرض بنكي
210 357 000	المجموع

بعدها يقوم البنك بتقييم المشروع و ذلك من خلال تحليل ميزانية المؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي و كذا التحليل بواسطة النسب المالية.

المطلب الثاني

التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق التوازن المالي من خلال مقارنة الاستخدامات بالموارد بصفة مستمرة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي و كذا النسب المالية.

و فيما يلي ميزانية مؤسسة SARL SEFLEX للسنوات الثلاث الأخيرة 2012، 2013 و 2014:

الميزانية الختامية لسنة 2012:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الاموال الخاصة		أصول غير جارية
250 000 000,00	راس المال		تثبيتات معنوية
22 354 574,65	الاحتياطات		تثبيتات عينية
109 796 563,48	النتيجة الصافية	87 580 000,00	أراضي
44 736 906,00	رؤوس أموال خاصة	42 795 897,95	مباني
	اخرى	118 089 608,58	تثبيتات عينية اخرى
426 888 044,13	مجموع رؤوس اموال خاصة	248 465 506,53	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم غير جارية		الأصول الجارية
38 750 000,00	اقتراضات و ديون مماثلة	90 627 059,33	مخزونات جارية
		13 933 442,35	زبائن
38 750 000 ,00	مج خصوم غير جارية	9 324 269 ,95	مدينون اخرون
	خصوم جارية	3 040 014,67	ضرائب و ما يماثلها
27 291 616,80	موردون	133 688 674,07	الخزينة
1 294 957,36	ضرائب		
4 854 348,61	ديون اخرى		
33 440 922,77	مجموع الخصوم الجارية	250 613 460,37	مجموع الاصول الجارية

الميزانية الختامية لسنة 2013:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		أصول غير جارية
475 000 000,00	رأس المال		تثبيات معنوية
33 922 558,13	الاحتياطات		تثبيات عينية
37 000 404,53	النتيجة الصافية	87 580 000,00	أراضي
	رؤوس أموال خاصة	41 334 626,32	مباني
	أخرى	204 429 669,39	تثبيات عينية أخرى
		242 335 494,91	تثبيات جارية
545 922 962,66	مجموع رؤوس أموال خاصة	575 679 790,62	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم غير جارية		الأصول الجارية
118 500 000,00	اقتراضات و ديون مماثلة	42 076 549,16	مخزونات جارية
		20833 680,70	زبائن
118 500 000,00	مج خصوم غير جارية	4 910 063,03	مدينون آخرون
	خصوم جارية	4 000 000,01	ضرائب و ما يماثلها
15 335 133,95	موردون	48 246 387,41	الخزينة
4 954 291,50	ضرائب		
11 034 082,82	ديون أخرى		
31 323 508,27	مجموع الخصوم الجارية	120 066 680,31	مجموع الأصول الجارية
695 746 470,93	مجموع الخصوم	695 746 470,93	مجموع الأصول

الميزانية الختامية لسنة 2014:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة		أصول غير جارية
475 000 000,00	رأس المال		تثبيات معنوية
33 922 558,13	الاحتياطات		تثبيات عينية
37 000 404,53	النتيجة الصافية	87 580 000,00	أراضي
	رؤوس أموال خاصة	41 334 626,32	مباني
	أخرى	204 429 669,39	تثبيات عينية أخرى
		242 335 494,91	تثبيات جارية
545 922 962,66	مجموع رؤوس أموال خاصة	575 679 790,62	مجموع الأصول غير الجارية
	خصوم غير جارية		الأصول الجارية
118 500 000,00	اقتراضات و ديون مماثلة	42 076 549,16	مخزونات جارية
		20833 680,70	زبائن
118 500 000,00	مج خصوم غير جارية	4 910 063,03	مدينون آخرون
	خصوم جارية	4 000 000,01	ضرائب و ما يماثلها
15 335 133,95	موردون	48 246 387,41	الخزينة
4 954 291,50	ضرائب		
11 034 082,82	ديون أخرى		
31 323 508,27	مجموع الخصوم الجارية	120 066 680,31	مجموع الأصول الجارية
695 746 470,93	مجموع الخصوم	695 746 470,93	مجموع الأصول

1- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

رأس المال العامل:

هو الفائض أو الهامش الناتج عن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و الذي يمول جزء من الأصول المتداولة

يمكن حسابه بالعلاقة التالية

$$= \text{الاموال الدائمة} - \text{الاصول الغير جارية FR}$$

نقوم بحساب راس المال العامل لسنة 2012 :

$$FR = (426.888.044,13+38.750.000,00) - (248.465.508,53) = +217.172.537,6$$

$FR > 0$ هذا يعني : الأصول المتداولة < الديون القصيرة الأجل

يظهر هنا فائض في السيولة في المدى القصير و يعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها .

احتياج رأس المال العامل:

هو رأس المال العامل الصافي الذي تحتاج اليه المؤسسة لتغطية العجز الحاصل على مستوى دورة الاستغلال و هذا العجز ينتج إذا كانت احتياجات التمويل اكبر من موارد التمويل .

كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

يمكن حسابه بالعلاقة التالية :

$$= \text{الاصول الجارية ما عدا الخزينة} - \text{الجارية ما عدا الخزينة BFR}$$

نقوم بحساب احتياج رأس المال العامل لسنة 2012 :

$$\text{BFR} = (250.613.460,37 - 133.688.674,07) - 33.440.922,77 = 83.483.863,53$$

$\text{BFR} > 0$ معناه : احتياجات التمويل < موارد التمويل

مما يبين أن الموارد القصيرة لا تكفي لتغطية الاستخدامات القصيرة أي هناك خلل في تمويل دورة الاستغلال .

الخزينة TR:

تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها.

نقوم بحساب الخزينة لسنة 2012 :

$$\text{Tr} = 133.688.674,07 - 0 = 133.688.674,07$$

$$\text{Tr} = \text{FR} - \text{BFR} = 217.172.537,6 - 83.483.863,53 = 133.688.674 ,07$$

$\text{TR} > 0$ معناه : رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل

أي أن رأس المال العامل يغطي احتياجات رأس المال العامل بالزيادة ما يعني توفر السيولة ، و يمكن القول أن الهامش الناتج عن دورة الاستثمار يكفي لتغطية العجز في دورة الاستغلال .

ثم نقوم بنفس الحساب للسنوات 2013، 2014، 2015 و نتحصل على الجدول التالي:

Tr	BFR	FR	N
+133.688.674 ,07	+83.483.863,53	+217.172.537,6	2012
+173.930.822,69	+102.227.843,43	+276.158.666,12	2013
+38.899.144,74	38.025.295,54	+76.924.440,28	2014
+69.228.243,57	+39.343.654,20	+108.571.897,79	2015

من خلال النتائج المتحصل عليها لدينا:

FR موجب ، BFR موجب وكذلك TR الخزينة موجبة

✓ فـ FR موجب أي أموال دائمة أكبر من الأصول الثابتة و عليه يوجد فائض في الأموال الدائمة مقارنة بالأصول الثابتة .

✓ و BFR موجب يعني أن الديون القصيرة الأجل لم تغطي الأصول المتداولة.

✓ أمّا الخزينة TR من خلال النتيجة نرى أن المؤسسة قد حققت على خزينة موجبة و هذا يدل على أن المؤسسة توفر على فائض من النقدية، فنلاحظ هنا أن المؤسسة قامت بتجميد الأموال الدائمة أكثر من اللازم مما أدى إلى وجود فائض في الخزينة.

بعد قيام البنك بحساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة SEFLEX ، لا يتوقف إلى هذا الحد و إنما يقوم كذلك بحساب النسب المالية و المتمثلة في نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الذاتي، نسبة الاستقلالية المالية ، بالإضافة إلى نسب المرودية بأنواعها المختلفة المالية ، الاقتصادية و التجارية. و قام البنك بحساب هذه النسب كما يلي:

أولا يقوم القرض الشعبي الجزائري بحساب كل من نسبة التمويل الدائم و نسبة التمويل الذاتي انطلاقا من الميزانية الختامية لثلاث سنوات الأخيرة لمؤسسة SEFLEX.

تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب المالية:

• حساب النسب المالية لسنة 2012 :

2014	2013	2012	البيان		النسب المالية
1.15	2.01	1,87	أموال دائمة/ أصول ثابتة	نسبة التمويل الدائم	نسب توازن الهيكلة المالية
0.95	1.93	1.71	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي	
4.00	16.25	6.45	أموال دائمة/خصوم متداولة	إستقلالية المالية	نسبة الاستقلالية

نسبة التمويل الدائم : النسبة أكبر من 1 هذا يعني أن الأموال الدائمة تمول الأصول الثابتة ويبقى جزء يمكن توجيهه لتمويل جزء من الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الذاتي: هي الأخرى ايجابية في سنتي 2012 و 2013 مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة وتبقى المؤسسة في وضعية جيدة على الرغم من نتيجة سنة 2014.

نسب الاستقلالية: من النتائج وجدنا نسب الاستقلالية المالية أكبر من الواحد، وهذا يعني أن المؤسسة لا يوجد عليها ديون وتستطيع الاقتراض والتسديد.

• حساب المردودية:

كما يقوم البنك بحساب كل من المردودية المالية، التجارية و الاقتصادية للمؤسسة انطلاقا من جدول حسابات النتائج ويقوم البنك بحساب ثلاث سنوات الأخيرة.

2014	2013	2012	
37 000 404.53	121 563 100.33	109 796 563.48	نتيجة الدورة الصافية
475 000 000.00	375 000 000.00	250 000 000.00	الأموال الخاصة
695 746 470.93	569 449 243.48	499 078 966.90	مجموع الأصول
575 679 790.62	271 498 837,34	248 465 506,53	الاصول الثابتة
0.08	0.32	0.44	نسبة المردودية المالية
0.08	0.33	0.46	نسبة المردودية الاقتصادية
0.09	0.21	0.20	نسبة المردودية التجارية

و قام البنك بحساب نسب المردودية وفق لقوانين التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة العملياتية / مجموع الأصول.

نسبة المردودية التجارية = النتيجة العملياتية / رقم الأعمال.

المطلب الثالث

قرار البنك

بعد دراسة الوضعية المالية للمشروع، من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة مقبولة كونها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك الأمر الذي يسمح لهذا الأخير بالحصول على قرض من طرف القرض الشعبي الجزائري " وكالة مستغانم" لشراء طابعة وهذا بناء على الوضعية المالية للمؤسسة، و كذا الضمانات المقدمة قبل طلبها لتفعيل هذا المشروع الاستثماري، وتتمثل هذه الضمانات فيما يلي:

- ✓ رهن الاتفاقية المسجلة و القابلة للرهن.
- ✓ رهن قطعة أرض مملوكة باسم المؤسسة.

بعدها يقوم البنك باستدعاء العميل " مؤسسة SARL SEFLEX " باقي الإجراءات القانونية لمنح القرض و المتمثلة في:

- ✓ إمضاء اتفاقية القرض بين الطرفين.
- ✓ إيداع المؤسسة نسبة رأسمالها الشخصي في حسابها لدى البنك.
- ✓ البدء في إجراءات حيازة الضمانات و يقوم بهذه العملية المكلف بالدراسة القانونية.
- ✓ تقوم الوكالة بإيداع شيك بمبلغ القرض باسم المورد.

خلاصة الفصل

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين أهم وأعرق البنوك على المستوى الوطني يحتوي على مجموعة كبيرة من الوكالات التي تمثله ويقدم العديد من الخدمات البنكية والمنتجات من بينها القروض الاستثمارية، هذه الأخيرة لا تقدم إلا بتقديم طالبي القرض مجموعة من العناصر التي تسمح للبنك بدراستها من بينها الميزانيات والجداول المالية التقديرية، كما تعتبر الضمانات المقدمة من بين الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل ضمان القرض وبالتالي فالبنك هو من يختار الضمانات التي يتوجب على الزبون أو العميل الالتزام بها.

الخاتمة

برز النشاط البنكي كعامل فعال في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الإقتصاديّين وخاصة المؤسسات أو الأفراد، الذين يحتاجون إلى أموال من أجل تغطية إحتياجاتهم التمويلية ، مما أدى إلى الاهتمام بشكل كبير بالبنوك التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية الاقتصادية.

فمن وظائف البنك الأساسية، القيام بعملية تمويل المشاريع عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من أجل دعم المركز المالي ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعمل من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور و الحصول على الأرباح لبقائه. فالبنك قبل اتخاذ هذه القرارات، يعتمد على دراسات و تحاليل دقيقة و مفصلة، شاملة و معمقة للمعلومات المتعلقة بالمستثمر و فق لشروط و معايير ليضمن بذلك المشروع و استمراره، لذا يسمح له باسترداد القروض الممنوحة من طرفه.

و يعتبر القرض الشعبي الجزائري من البنوك العمومية التي خاضت تجربة تمويل المشاريع الاستثمارية لذلك حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة وكالة مستغانم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تمويلها لعدة مشاريع استثمارية.

النتائج

انطلاقا من الدراسة التي قمت بها توصلت إلى مجموعة من النتائج على المستويين النظري و التطبيقي نلخصها فيما يلي:

- البنك مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض و عمليات مالية أخرى.
- تعدد وتنوع طرق تمويل الاستثمار التي توفرها البنوك.
- 1 - لمشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري للنشاط الاقتصادي.
- تفرض البنوك مجموعة من الضمانات لطالبي القروض من أجل تأمين أموالها المقترضة.

- - تنوع القروض الممنوحة من طرف البنك المتمثلة في القروض الموجهة للاستغلال و الاستثمار و التجارة الخارجية .
- البنك قبل اتخاذ القرار بقبول أو رفض منح القرض، يقوم بدراسة عدة جوانب للمشروع :
- الجانب المالي المتمثل في تحليل مالي دقيق و شامل للمشروع من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية قصد التقليل من المخاطر، و التأكد من استرجاع مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عنه عند تاريخ الاستحقاق. الجانب القانوني المتمثل في مختلف الوثائق القانونية و الإدارية ، كما يدرس البنك الجانب الشخصي في عامل الثقة بين الزبون و البنك، حيث يأخذ البنك بعين الاعتبار الزبائن الذي يتعامل معهم في السوق.

التوصيات

من خلال هذه الدراسة و المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي و دفع عجلة التنمية، قمنا باقتراح جملة من التوصيات كما يلي:

- ضرورة سير عمل البنك على المبادئ الإسلامية القائمة على تحريم الربا و بالتالي تطبيق النظام الصحيح الإسلامي بدلا من النظام الرأسمالي.
- توزيع القروض على مشاريع التي لها أهمية كبيرة في مجال التنمية.
- تكوين الأفراد على نظام بنكي قائم على التطور التكنولوجي وفق للأصول الشرعية للاستثمار.
- تخفيض معدلات الفائدة الخاصة بالقروض لاستقطاب عملاء جدد ، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إلحاق الضرر بالبنك.
- تقليل الوثائق المطلوبة.
- إعطاء مساحة أكبر للوكالة في مبالغ القروض التي تقدمها.
- استخدام نظام معلومات حديث لتسيير المخاطر.

و في الأخير نستخلص إلى أن هذا الموضوع : "التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية" يتماشى مع تغيرات يشهدها الاقتصاد الدولي حاليا و ذلك لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية.

و ختاماً نأمل أن نكون قد وفقنا إلى حد ما في محاولة تجميع مادة هذا الموضوع و إسقاطها على أرض الواقع و أن يكون عملنا المتواضع هنا انطلاقة لمواضيع أخرى.

المراجع

- (1) شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2008
- (2) رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000
- (3) خالد أمين الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، الطبعة الثالثة، سنة 2002
- (4) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالي، دار الجامعية الجديدة، جامعة الاسكندرية، 2000
- (5) فلاح حسن الحسيني، " إدارة البنوك "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- (6) فلاح حسن الحسيني، " إدارة البنوك (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ،)" دار 30 وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008م .
- (7) ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف "، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل - العراق - 1995
- (8) جميل سالم الزايدنيين، " أساسيات في الجهاز المالي " دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - طبعة الأولى
- (9) أحمد صلاح عطية، " محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية "، الدار الجامعية، مصر، طبعة 2002-2003
- (10) محمد محمود عبد ربه، " دراسات في محاسبة التكاليف"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2000.
- (11) محمد عبد الفتاح الصيرفي، " ادارة البنوك "، دار المناهج للنشر و التوزيع، سنة 2006
- (12) عبد الغني رضا محفوظ وأحمد جودي، "إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، عمان، 1999
- (13) الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007،
- (14) د. عبد القادر محمد عطية "دراسات الجدوى التجارية و الاقتصادية و الاجتماعية" الدار الجامعة مصر ، الطبعة 2-2001
- (15) د. عبد المطلب عبد الحميد "دراسات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" الدار الجامعة مصر ، طبعة 2000

- 16) فريد وشوف، "التمويل الإداري" الجزء الثاني، سنة 1945
- 17) عدنان هاشم، رحيم الشهراني، "الإدارة المالية"، الجامعة المفتوحة، المغرب، سنة 1997، ص 23
- 18) عدنان هاشم رحيم السمراني " الإدارة المالية" منهج تحليلي شامل، الجامعة المفتوحة، الطبعة 2، طرابلس 1997.
- محمد احمد عمادة " دراسة الجدوى و قرار الاستثمار" دار النهضة العربية، مصر، 2003.
- Don Hofstrand, and Mary Holz-Clause (10-2009), "What is a Feasibility Study?"
Iowa State University
- 20) أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ، عمان، الأردن ، 2007.
- 21) خلدون ابراهيم شريعات، إدارة و تحليل مالي ، دار وائل للنشر ، 2001 .
- 22) ولد ناجي الجمالي ، عثمان البطمة ، التحليل المالي، دار حنين، عمان ، الأردن ، 2000 .
- 23) عبد الحكيم كراجه، الإدارة المالية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2000
- 24) زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، عمان دار الصفاء للنشر، الطبعة الرابعة .
- 25) يخلف عثمان، ملخص التسيير المالي و التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الأولى، الجزائر 2002 .
- 26) حمد رجراج ، محاضرات في مقياس اقتصاد بنكي معمق، جامعة الجزائر 3 ، 2012
- 27) رضوان وليد عمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار الميسر للنشر و الطباعة ، عمان، 1997 .
- 28) شكير زطاس، تحليل التوازن المالي و المرودية ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1999.

قائمة المذكرات

- 1) نوال بدر الدين، حميدة رءوف عبد الوهاب، القروض البنكية (شهادة الليسانس)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الجزائر، سنة 2003 .
- 2) أمان أحمد ولد أحمد: " تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال 72— 97، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
- 3) مواسي كنزة، مخاطر القروض البنكية و ضمانات منحها، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، علوم دفعة 2004 تجارية فرع مالية، جامعة الجزائر.

الملاحق

1 - LE PROMOTEUR

PRÉSENTATION

SARL SEFLEX

32, RUE AHMED AIT MOHAMED EL MKRANIA EL-HARRACH
W. ALGER

La société d'emballage flexible, SARL SEFLEX a été créée en 1996 spécialisée dans l'emballage souple offre à ses partenaires les nouvelles techniques en matière d'emballage pour le conditionnement de produits. Elle emploie actuellement un total de 50 employés.

SEFLEX est à l'écoute du client, pour lui garantir la qualité basée sur le maximum de flexibilité, sur la célérité, la constante disponibilité pour répondre à l'exigence de ses besoins.

SEFLEX est une société avec une expertise de haut niveau et un savoir faire solide.

CADRES DIRIGEANTS DE L'ENTREPRISE

BENSALEM RABAH : Gestionnaire ; associé

BENSALEM MOHAMED ; associé

BENSALEM WALID ; associé



6 - STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT

	Année 2012
	H.T.
Immobilisations corporelles	47 465 103
Batiments	47 465 103
Materiel Productions	120 858 852
matériel de productions	120 858 852
Nouveau Matériel et outillage	198 450 000
IMPRIMEUSE HELIOSTAR SL	198 450 000
	0
Véhicules	5 499 579
Matériel de transport	5 499 579
Equipement de bureau	262 487
Equipement de bureau	262 487
Equipements Menager	414 451
Equipements Menager	414 451
agencement et installations	4 437 074
Agencement et installations	4 437 074
TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENTS	377 387 546

Valeur vénale du matériel mis à disposition de l'entreprise :

الموافق رقمي 04

6 - STRUCTURE DE L'INVESTISSEMENT pour le Projet

	Année 2012	
	Initial	Final
	H.T.	
Frais préliminaires		0
Agencements		0
Matériel et outillage	198 450 000	198 450 000
Véhicules		0
Informatique		0
Equipements de communication		0
Mobilier et autres		0
Fonds de roulement	0	0
Assurance multi-risques	5 953 500	5 953 500
Fonds de garantie	5 953 500	5 953 500
TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENTS	210 357 000	210 357 000

TAUX ASSURANCE 3%
FONDS DE GARANTIE 3% DE PROJET

(4)

الملحق رقم 05

SEFLEX

EDITION_DU:22/04/2014 9:49

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

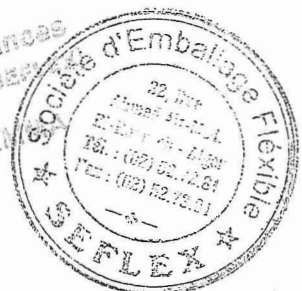
N° D'IDENTIFICATION:099916000747312

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou negatif					
Immobilisations incorporelles		105 330,00	105 330,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		87 580 000,00		87 580 000,00	87 580 000,00
Bâtiments	R1S3L2	74 232 036,25	35 930 072,98	38 301 963,27	42 795 897,95
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	301 048 826,97	157 583 090,40	143 465 736,57	118 089 608,58
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours	R1S4L1	2 151 137,50		2 151 137,50	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		465 117 330,72	193 618 493,38	271 498 837,34	248 465 506,53
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	R2S1L1	102 191 094,22		102 191 094,22	90 627 059,33
Créances et emplois assimilés					
Clients	R2S2L1	10 631 601,45		10 631 601,45	13 933 442,35
Autres débiteurs	R2S2L2	11 196 887,78		11 196 887,78	9 324 269,95
Impôts et assimilés					3 040 014,67
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	R2S3L2	173 930 822,69		173 930 822,69	133 688 674,07
TOTAL ACTIF COURANT		297 950 406,14		297 950 406,14	250 613 460,37
TOTAL GENERAL ACTIF		763 067 736,86	193 618 493,38	569 449 243,48	499 078 966,90

Le Directeur Finances
et Comptabilité (SEFLEX)

Mustapha NAJIB



(Handwritten signature)

SEFLEX

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

N° D'IDENTIFICATION:099916000747312

المعلق رقم 06

EDITION_DU:22/04/2014 9:49

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	R1L01	375 000 000,00	250 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	R1L03	27 844 403,13	22 354 574,65
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	R1L06	121 563 100,33	109 796 563,48
Autres capitaux propres - Report à nouveau			44 736 906,00
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		524 407 503,46	426 888 044,13
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	R2L01	23 250 000,00	38 750 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		23 250 000,00	38 750 000,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	14 651 900,02	27 291 616,80
Impôts	R3L02	2 082 665,39	1 294 957,36
Autres dettes	R3L03	5 057 174,61	4 854 348,61
Trésorerie passif			
TOTAL III		21 791 740,02	33 440 922,77
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		569 449 243,48	499 078 966,90

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Le Directeur Finances
et Comptabilité (SEFLEX)

Mustapha HAMMA



SEFLEX

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

N° D'IDENTIFICATION:099616130884711

المعلق حتى 07
10

EDITION_DU:15/10/2014 11:58

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

AU 30/09/14

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		782 738 065,60	207 058 274,98	575 679 790,62	271 498 837,34
ACTIF COURANT					
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT		120 066 680,31		120 066 680,31	297 950 406,14
TOTAL GENERAL ACTIF		902 804 745,91	207 058 274,98	695 746 470,93	569 449 243,48

SEFLEX

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

N° D'IDENTIFICATION:099616130884711

EDITION_DU:15/10/2014 11:59

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

AU 30/09/14

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		475 000 000,00	375 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		33 922 558,13	27 844 403,13
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		37 000 404,53	121 563 100,33
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		545 922 962,66	524 407 503,46
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		118 500 000,00	23 250 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		118 500 000,00	23 250 000,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		15 335 133,95	14 651 900,02
Impôts		4 954 291,50	2 082 665,39
Autres dettes		11 034 082,82	5 057 174,61
Trésorerie passif			
TOTAL III		31 323 508,27	21 791 740,02
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		695 746 470,93	569 449 243,48

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

09 المعلق رقم

SEFLEX

EDITION_DU:22/04/2014 9:49

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

N° D'IDENTIFICATION:099916000747312

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		580 041 475,58	575 678 148,60
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	R1TOT	580 041 475,58	575 678 148,60
Achats consommés	R2L01	-363 475 624,42	-373 453 235,30
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-27 667 776,36	-17 032 512,71
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-391 143 400,78	-390 485 748,01
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		188 898 074,80	185 192 400,59
Charges de personnel	R3L01	-55 206 560,13	-44 695 474,98
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-1 056 071,00	-941 136,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		132 635 443,67	139 555 789,61
Autres produits opérationnels	R4L01	18 119 260,61	1 232 631,24
Autres charges opérationnelles	R4L02	-1 596 460,82	-366 822,61
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-26 997 933,24	-26 521 731,79
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	1 740 000,00	1 547 000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		123 900 310,22	115 446 866,45
Produits financiers	R5L01	743 050,40	1 797 211,31
Charges financières	R5L02	-2 256 118,29	-6 675 998,28
VI-RESULTAT FINANCIER		-1 513 067,89	-4 878 786,97
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		122 387 242,33	110 568 079,48
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-824 142,00	-771 516,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		600 643 786,59	580 254 991,15
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-479 080 686,26	-470 458 427,67
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		121 563 100,33	109 796 563,48
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	RESNETEX	121 563 100,33	109 796 563,48

Le Directeur Finances
et Comptabilité (SEF)

Mustapha HAM



SEFLEX

AHMED AIT MOHAND EL HARRACH

N° D'IDENTIFICATION:099616130884711

العلاق رقم 10

EDITION_DU:15/10/2014 11:59

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

PERIODE DU 01/01/14 AU 30/09/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		418 426 879,00	580 041 475,58
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		418 426 879,00	580 041 475,58
Achats consommés		-292 510 008,45	-363 475 624,42
Services extérieurs et autres consommations		-25 308 191,69	-27 667 776,36
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-317 818 200,14	-391 143 400,78
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		100 608 678,86	188 898 074,80
Charges de personnel		-45 595 983,47	-55 206 560,13
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 402 953,00	-1 056 071,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		52 609 742,39	132 635 443,67
Autres produits opérationnels		3 026 312,13	18 119 260,61
Autres charges opérationnelles		-767 386,89	-1 596 460,82
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-17 360 771,60	-26 997 933,24
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 891 370,00	1 740 000,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		39 399 266,03	123 900 310,22
Produits financiers		974 201,34	743 050,40
Charges financières		-3 373 062,84	-2 256 118,29
VI-RESULTAT FINANCIER		-2 398 861,50	-1 513 067,89
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		37 000 404,53	122 387 242,33
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-824 142,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		424 318 762,47	600 643 786,59
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-387 318 357,94	-479 080 686,26
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		37 000 404,53	121 563 100,33
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		37 000 404,53	121 563 100,33

5 - BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENTS	<u>266 517 546,46</u>	1- FONDS PROPRES	<u>317 091 480,65</u>
Immobilisations incorporelles		Capital émis	250 000 000,00
Immobilisations corporelles		Capital non appelé	
Terrains	87 580 000	Primes et réserves	20 000 000,00
Batiments	67 042 927	Ecart de Réévaluation	
Autres immobilisations corporelles	111 894 620	Ecart d'équivalence (1)	
Immobilisations en concession		Résultats net - Résultats net du groupes	47 091 480,65
Immobilisations encours		Autre capitaux propres - Report à nouveau	-
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence			
Autre participation et créance rattachées			
autre titre immobilisé			
prêt et autre actifs financiers non courants			
Impôts différés actifs			
3- STOCKS	<u>89 373 257,64</u>	PASSIFS NON COURANTS	<u>82 250 000,00</u>
Matières premières	89 373 257,64	Emprunts et dettes Financières	82 250 000,00
4- CREANCES ET DISPONIBILITES	<u>98 648 872,67</u>	Autres dettes non courants	
		PASSIFS COURANTS	55 198 196,12
Clients	3 521 730,38	Comptes courants des associés	
Autres débiteurs	6 324 800,82	Fournisseurs et comptes Rattachés	29 226 921,13
Impôts et assimilés	2 000 000,00	Impôts	4 680 443,36
autres créances et emplois assimilés		Autres dettes	21 290 831,63
Disponibilité et assimilés			
Placement et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	86 802 341,47	Trésorerie de passifs	
T O T A L	454 539 676,77	T O T A L	454 539 676,77

12 - BILAN PREVISIONNEL SUR 5 ANS

الطريق رقم 13

BILANS PREVISIONNELS SUR 5 ANS.

ACTIF	1 ^{ère} année			2 ^{ème} année			3 ^{ème} Année			4 ^{ème} année			5 ^{ème} Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS															
Immobilisations corporelles	47 465 103	9 493 021	37 972 082	37 972 082	9 493 021	28 479 062	28 479 062	0	0	0	0	0	0	0	0
Total Equipements	329 922 444	66 019 487	263 902 957	263 902 957	66 019 487	197 883 470	197 883 470	66 019 487	131 863 982	131 863 982	65 931 991	65 931 991	65 931 991	65 931 991	0
Materiel Productions	120 858 852	24 171 771	96 687 082	96 687 082	24 171 771	72 515 311	72 515 311	24 171 771	48 343 541	48 343 541	24 171 771	24 171 770	24 171 770	24 171 771	0
Nouveau Matériel et outillage	198 450 000	39 690 000	158 760 000	158 760 000	39 690 000	119 070 000	119 070 000	39 690 000	79 380 000	79 380 000	39 690 000	39 690 000	39 690 000	39 690 000	0
Matériel de transport	5 499 579	1 099 916	4 399 663	4 399 663	1 099 916	3 299 747	3 299 747	1 099 916	2 199 831	2 199 831	1 099 916	1 099 916	1 099 916	1 099 916	0
Equipement de bureau	262 487	87 496	174 992	174 992	87 496	87 496	87 496	87 496	0	0	0	0	0	0	0
Equipements Menager	414 451	82 890	331 561	331 561	82 890	248 671	248 671	82 890	165 780	165 780	82 890	82 890	82 890	82 890	0
agencement et installations	4 437 074	887 415	3 549 659	3 549 659	887 415	2 662 244	2 662 244	887 415	1 774 830	1 774 830	887 415	887 415	887 415	887 415	0
3-STOCKS											0	0	0	0	0
Matières et Fournitures															
4- CREANCES			165 631 437			295 712 681			385 336 838			442 183 318			500 427 678
La banque			149 068 293			206 998 877			269 735 787			309 528 323			350 299 375
la caisse			16 563 144			88 713 804			115 601 051			132 654 996			150 128 303
T O T A L			467 506 475			522 075 212			517 200 821			508 115 310			500 427 678
PASSIF			<i>Montant</i>			<i>Montant</i>			<i>Montant</i>			<i>Montant</i>			<i>Montant</i>
1- FONDS PROPRES			250 000 000			250 000 000			250 000 000			250 000 000			250 000 000
Resultat en Inst.D'affect.			0			70 256 575			84 018 717			94 832 164			104 383 186
5- DETTES D'INVESTIS.															
Emprunts bancaires			147 249 900			117 799 920			88 349 940			58 899 960			29 449 980
Autres emprunts						0			0			0			0
Dettes fournisseurs															
Dettes à court terme															
Détenion pour compte						0			0			0			0
Dettes d'exploitation						0			0			0			0
RÉSULTATS			70 256 575			84 018 717			94 832 164			104 383 186			116 594 513
T O T A L			467 506 475			522 075 212			517 200 821			508 115 310			500 427 678

الموافق 14

11- TCR PREVISIONNELS SUR 5 ANS

	1 ^{ère} année	2 ^{ème} année	3 ^{ème} année	4 ^{ème} année	5 ^{ème} année
Ventes de marchandises					
Production vendue	808 128 090	872 265 240	923 574 960	987 712 110	1 060 643 430
Prestations fournies					
CHIFFRE D'AFFAIRES	808 128 090	872 265 240	923 574 960	987 712 110	1 060 643 430
Matières et marchandises consommées					
Consommables	572 940 733	618 865 289	656 123 152	708 682 275	765 453 054
Services extérieurs	24 236 808	26 660 489	29 326 538	32 259 192	35 485 111
VALEUR AJOUTÉE	210 950 549	226 739 462	238 125 270	246 770 643	259 705 265
Impôts et taxes	16 206 562	17 489 305	18 515 499	19 798 242	21 256 869
Cotisations sociales CASNOS	777 600	777 600	777 600	777 600	777 600
Frais de personnel (salaires et charges)	36 944 164	39 938 821	41 735 615	41 885 348	43 400 644
Dotations aux amortissements	75 512 508	75 512 508	75 512 508	75 425 012	75 425 012
Charges financières	11 253 140	9 002 512	6 751 884	4 501 256	2 250 628
TOTAL CHARGES D'EXPLOITATION	737 871 514,59	788 246 523,36	828 742 796,05	883 328 924,33	944 048 917,34
REVENU BRUT D'EXPLOITATION	70 256 575,41	84 018 716,64	94 832 163,95	104 383 185,67	116 594 512,66
IBS	17 564 143,85	21 004 679,16	23 708 040,99	26 095 796,42	29 148 628,16
RESULTAT NET D'EXPLOITATION	52 692 431,56	63 014 037,48	71 124 122,96	78 287 389,25	87 445 884,49
Dotations aux amortissements	75 512 507,62	75 512 507,62	75 512 507,62	75 425 011,82	75 425 011,63
Cash Flow Brut	128 204 939,18	138 526 545,09	146 636 630,58	153 712 401,07	162 870 896,12
Remboursement principal de l'emprunt	0,00	29 449 980,00	29 449 980,00	29 449 980,00	29 449 980,00
Cash Flow Net	124 202 000,18	105 073 626,09	113 183 711,58	120 259 482,07	129 417 977,12

Les conditions de remboursement du crédit seront effectuées en dix semestrialités avec un différé de paiement d'une année.

Les garanties de ce crédit dès lors, assurées par le nantissement du fonds de commerce de SEFLEX et le matériel contractés lors du précédant crédit CMT en exploitation et en cours de remboursement, seront reconduites ainsi que le nantissement de la nouvelle acquisition

Dans l'attente de la décision positive que votre honorable institution bancaire voudra bien arrêter en vue d'accompagner notre projet d'investissement.

Veillez agréer, Monsieur le Directeur, l'expression de notre considération

LE GERANT R. BENSALÉM



R. Bensalem
→

Gérant